

أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية

"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد

د/ شيماء فكري مهني

أ.د/ هلال عبدالفتاح عفيفي

مدرس المحاسبة

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

أسماء فايز نعمان حسان

معيدة بقسم نظم المعلومات المحاسبية والكمية

كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق

## ملخص

قد تصبح التقارير المتكاملة ثورة القرن 21 في تقارير الشركات. لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية، وبالتحديد، تختبر الباحثة أثر خصائص الشركات (باستخدام ستة متغيرات، وهي: حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، ربحية الشركة) على درجة التكامل في التقارير المالية وتم قياسها بمؤشر للإفصاح المتكامل مكون من خمس مجموعات فرعية بواقع 69 بنداً، ويختبر البحث الفروض على عينة مكونة من 99 شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال عام 2017. وباستخدام نموذج الانحدار، يوفر البحث دليلاً على وجود تأثير موجب لإستقلالية لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية، بمعنى أنه في ظل البيئة المصرية كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين كلما زادت فعالية اللجنة في القيام بدورها الرقابي، قللت من نفوذ الإدارة، ومن ثم تعزيز مستوى الإفصاح، وزيادة درجة التكامل في التقارير المالية. كذلك تدعم النتائج الاختبارية وجود تأثير موجب لحجم الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية وربما يرجع ذلك، إلى أنه في ظل البيئة المصرية تمتلك الشركات الكبيرة موارد هائلة تمكنها من القيام بمزيد من الأنشطة وتقديم المزيد من المنتجات، وفي نفس الوقت القدرة على تحمل تكاليف المزيد من الإفصاح، علاوة على رغبتها في زيادة درجة التكامل في التقارير المالية وذلك لإضفاء الشرعية على أنشطتها. في حين تشير النتائج إلى عدم وجود أي تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، وربحية الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية.

## المصطلحات الأساسية:

درجة التكامل في التقارير المالية The Degree of Integration in Financial  
Board Size، حجم مجلس الإدارة Board Size، إستقلالية مجلس الإدارة Board  
Independence، حجم لجنة المراجعة Audit Committee Size، إستقلالية لجنة المراجعة  
Audit Committee Independence، حجم الشركة Company Size، ربحية  
الشركة Profitability.

## مقدمة ومشكلة البحث:

لقد أبرز التوسع المتزايد في الأسواق المالية، ومن ثم الطلب الجديد على معلومات أوسع نطاقاً من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، بعض القيود على البيانات المالية التقليدية المتوفرة في التقارير المالية التي تعد أداة رئيسية للاتصال المؤسسي وهامة للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح لترشيد قراراتهم (Eccles and Krzus, 2010; Cohen et al., 2012)، ويرجع سبب هذه القيود إلى تركيز النموذج الحالي للتقرير المالي على توفير معلومات مالية تاريخية بشكل مفصل في التقرير السنوي بهدف - خلق الثروة - الذي يستثنى منه خلق القيمة أو تحقيق العدالة لأصحاب المصلحة الآخرين، والجوانب البيئية. مما يدل ذلك على تغافل التقرير المالي عن المعلومات الغير مالية البارزة عن الشركة، ومن ثم أصبح غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لمجموعة متنوعة من أصحاب المصالح (Steenkamp, 2018).

كما ذكر مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة (FRCUK)، إن المخاوف المتعلقة بتعقيد تقارير الشركات وتناقص أهميتها قد زادت في السنوات الأخيرة. وأن العديد من مستخدمي هذه التقارير انتقد زيادة طول وتفاصيل التقارير السنوية، واللوائح التي تحكمها. وانتقد البعض الآخر عدم قدرتها على توضيح أداء الشركات بشكل واقعي، حيث تُفقد الرسائل الرئيسية مضمونها في فوضى الإفصاحات المطولة والمصطلحات التقريرية (Fiori, et al., 2016). وفي ظل بيئة تتسم بتفاوتات اجتماعية كبيره، مقرونة بالقضايا البيئية، العمالية، والأخلاقية التي تنشأ خلال أنشطه الشركات (Frias-Aceituno et al., 2013)، تتزايد التحديات الاجتماعية (مثل: الفقر، تدهور المساواة الاجتماعية، والفساد)، والبيئية (مثل: تغير المناخ، استخدام المياه، والنفايات) ومن ثم، تزايد الضغوط على الشركات من قبل المستثمرين والمساهمين ومختلف أصحاب المصلحة لاعتماد نهج أكثر انتظاماً تجاه إدارة المخاطر وإعداد التقارير (Ioannou and Serafeim, 2017).

وبالرغم من الأهمية التي تحظى بها التقارير المالية التقليدية كأداة فعالة في تقييم أداء الشركات إلا أنها تمثل الأداء المالي للشركات فقط دون الأخذ في الاعتبار أن الشركة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة، ومن ثم فإن التقرير المالي لا يقدم نظرة حقيقية وعادلة عن أداء الشركة. مما يستوجب ذلك السعي وراء تطوير التقارير المالية لتتواءم مع التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، ومع متطلبات كافة أصحاب المصالح. ومن ثم فإن التقارير الغير مالية هي وسيلة لاكتمال صورة أداء الشركة أمام أصحاب المصالح. لما توفره من معلومات عن القضايا البيئية (مثل: استخدام الطاقة والمياه، وانبعاثات الكربون)، والاجتماعية (مثل: ممارسات العمل، دوران الموظفين، وتنوع القوى العاملة)، الحوكمة (مثل: إستقلالية مجلس الإدارة، ونهج إدارة المخاطر)، بالإضافة

إلى معلومات عن الأنشطة الخيرية والمجتمعية، سمعة الشركة، وعلامتها التجارية (حسان، 2017؛ Sridhar, 2012; Van zyl, 2013; Qu et al., 2013).

ونظراً للحاجة الملحة، والمتزايدة إلى إيجاد حلول أكثر فعالية لتقديم التقارير، استجابة العديد من الشركات للاحتياجات المتغيرة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في تقارير مستقلة عن التقارير المالية، وذلك من خلال عدة مبادرات مختلفة مثل مبادرة التقرير العالمية "GRI"، والقاعدة ثلاثية الأبعاد "TBL"، المحاسبة البيئية والاجتماعية "SEA"، المسؤولية الاجتماعية للشركات "CSR"، تقارير الاستدامة "SR"، ومشروع المحاسبة من أجل الاستدامة الذي ينفذه الأمير ويلز "A4S"، والتي تسعى إلى تحسين فائدة تقارير الشركات والمعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة (Martinez, 2016; Steenkamp, 2018).

وتمشياً مع زيادة الاهتمام والضغط من أجل التركيز على الاستدامة قامت الشركات بإعداد تقارير الاستدامة والتي يُنظر إليها كأحد المبادرات الناجحة التي يمكن أن تطبقها الشركات في تحقيق التنمية المستدامة. ولكن ما نتج عن تلك المبادرات ما هو إلا تزايد في تعقيد وطول التقارير التي تقدمها الشركات حيث يفصح النموذج الحالي للتقارير عن الإداء المالي للشركات في التقارير السنوية، والمعلومات غير المالية في التقارير الاختيارية بشكل منفصل. ومن ثم فشل الربط بين استراتيجية الشركة وأدائها المالي وأدائها فيما يتعلق بالقضايا البيئية، الاجتماعية، الحوكمة، وعدم إقامة صلات واضحة بين قضايا الاستدامة والاستراتيجية الأساسية للشركة تسمح للقارئ باكتساب فهم شامل لكيان التقارير (De Villiers et al., 2014; Clayton et al., 2015).

وقد أشار (Fasan and Mio, 2017) إلى وجود اتفاق متزايد من قبل الباحثين (Eccles and Krzus, 2010; Arnold et al., 2012)، وواضعي المعايير (IIRC and GRI) على أن التقارير المالية، وتقارير الاستدامة التقليدية غير قادرة على توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة. وعلاوة على ذلك، في بيئة الأعمال الحالية، يجب أن تركز الشركات على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وعلى ارتباطها بالأداء المالي، والأهم من ذلك أنها بحاجة إلى أن تكون موجزة وأقل تعقيداً بالشكل الذي يستوعب به المحللين تلك المعلومات بوضوح ومن ثم تحسن من توقعاتهم.

وبالتالي إدراكاً لأوجه القصور في نماذج الإفصاح الحالية، وبدافع الحاجة الملحة لإيجاد نهج أكثر شمولية لإعداد التقارير، بدأ الاهتمام الدولي بالتركيز على ما يسمى بالتقارير المتكاملة فهي التطور لمستقبل الشركات (Fasan, 2013) كوسيلة لتوفير صورة أكثر تماسكاً وتوازناً عن أداء

الشركة، تتمحور حول الأهداف الاستراتيجية ونماذج الأعمال، وكافة الجوانب ذات القيمة للشركة (Cohen et al., 2012) مما يعزز شفافية أكبر للشركة من خلال توفير المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة لتلبية التوقعات على المدى الطويل بشكل واضح، مختصر، منسق، وقابل للفهم يحقق القابلية للمقارنة. فهو أداة لإضفاء الشرعية، تعزيز سمعة الشركات، تحديد الفرص؛ ولتحسين استخدام موارد الشركة بفعالية، ومن ثم خفض تكلفة رأس المال (Kılıç and Kuzey, 2018). كما يؤدي إعداد التقارير المتكاملة أيضًا إلى تحسين العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح، وتحسين الثقة في الشركة (Meuleman, 2018).

في ضوء هذه الأهمية التي تحظى بها التقارير المتكاملة، وما يترتب عليها من خلق القيمة للشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل لترشيد قرارات المستثمرين، وأصحاب المصالح الآخرين. إلا أنه بالنظر للدراسات التي تناولت مفهوم التقارير المتكاملة ومحدداته اتضح أن مستوى إعداد التقارير المتكاملة يختلف من بلد لآخر حسب النظام السياسي، المالي، التعليم والعمل، الثقافي، والاقتصادي (مثل: Vaz et al., 2016; Girella et al., 2019). ومن شركة لأخرى ومن صناعة لأخرى نتيجة لمجموعة من المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات (مثل: حسان، 2017؛ عبدالعال، 2017؛ Frias-Aceitun et al., 2013; Haji and Anifowose, 2016; Chariri and Januarti, 2017; Kilic and Kuzey, 2018; Suttipun and Bomlai, 2019) وبخصائص الشركات، والظروف المالية والاقتصادية (مثل: Vaz et al., 2014; Frias-Aceitun et al., 2014; Vaz et al., 2016; Menicucci, 2018; Busco et al., 2019; Marrone and Oliva, 2020). مما دفع الباحثة استكمالاً لما سبق إلى صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير لخصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية؟

#### هدف البحث:

يهدف البحث الحالي بصفة أساسية إلى دراسة أثر خصائص الشركات ودرجة التكامل في التقرير المالي في الشركات المساهمة المصرية.

#### أهميه البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة اعتبارات، من أهمها مايلي:

1. اختبار ما إذا كانت المتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، حجم

الشركة، ربحية الشركة) والتي وجد الباحثون أنها ذات دلالة إحصائية في التقارير المتكاملة تنطبق على دول في مرحلة النمو مثل مصر.

2. أن التعرف على محددات التقارير المتكاملة في الشركات المساهمة المصرية المستمدة من البحث الحالي يمكن أن تكون محل اهتمام العديد من أصحاب المصالح، مثل: الجهات الشركة، المستثمرين، والأكاديميين، لما توفره من رؤية لترشيد قراراتهم.

### حدود البحث:

يركز البحث الحالي على اختبار أثر خصائص الشركات باستخدام ست محددات (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، ربحية الشركة) ودرجة التكامل في التقارير المالية، ويستخدم البحث الحالي مؤشر الإفصاح المتكامل لقياس درجة التكامل في التقارير المالية كنسبة عدد البنود المفصّل عنها في التقرير المالي إلى إجمالي عدد البنود عن درجة التكامل في التقرير المالي.

### خطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث، وتمشياً مع طبيعة المشكلة يمكن تقسيم البحث إلى ستة أقسام يتضمن القسم الأول الإطار النظري للعلاقة بين خصائص الشركات ودرجة التكامل في التقارير المالية، بينما يتضمن القسم الثاني أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية، بما يسهم في تطوير فروض البحث، ثم تصميم البحث واختبار وتحليل نتائجه في القسمين الثالث والرابع على التوالي، واخيراً القسم الخامس والذي يتضمن خلاصة البحث وأهم النتائج التي تم التوصل إليها وأهم الفرص الممكنة للأبحاث المستقبلية

## القسم الأول

### إطار نظري للعلاقة بين خصائص الشركات ودرجة التكامل في التقارير المالية

نظراً لأوجه القصور في التقارير المالية (التعقيد، قصيرة الأجل، وإغفالها عن الجوانب الغير مالية)، وتقارير الاستدامة (انخفاض الثقة من المستثمرين، انفصالها عن الأداء المالي)، واحتياج الشركات، المستثمرين، وأسواق رأس المال والاقتصاد الأوسع نطاقاً لتوفير معلومات ذات جودة عالية، وذات صلة بخلق القيمة، وضمان تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، وتشجيع وخلق مناخ نشط للاستثمار، ولتسهيل الممارسات التجارية التي تتسم بالشفافية، والوضوح، والسلوك الأخلاقي، والمستدام. قد ظهرت الحاجة إلى ما يسمى "بالتقارير المتكاملة" كمبادرة حديثة لديها القدرة على تغيير المشهد الخاص بإعداد تقارير الشركات، وتمثل الجزء الأخير من تطور تقارير الشركات على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث تعمل على توفير كافة المعلومات المالية وغير المالية الجوهرية المتعلقة بالشركة إلى جانب رؤيتها والاستراتيجية المتبعة لتحقيق أهدافها ومن ثم خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك بما يُمكن أصحاب المصالح باتخاذ القرارات الرشيدة.

### أولاً: مفهوم التقارير المتكاملة

يعد اعتماد التقارير المتكاملة ونشرها ضمن المجالات المشمولة بالبحث والتي تحظى باهتمام كبير لاستكشافها، حيث أشار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013a: 7) إلى أن إعداد التقرير المتكامل عملية مبنية على التفكير المتكامل لتقديمه بشكل دوري من قبل الشركة حول خلق القيمة بمرور الوقت ومختلف العلاقات ذات الصلة بجوانب خلق القيمة، ومن ثم فإن التقرير المتكامل عبارة عن "اتصال موجز حول كيف تؤدي استراتيجية الشركة وحوكمتها وأدائها وأفاقها، في سياق بينتها الخارجية، إلى خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل".

ومن ثم تخلص الباحثة إلى أن التقارير المتكاملة وسيلة عرض هامة وموجزة ومتسقة تعتمد عليها الشركات في الإفصاح عن رؤيتها والاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية، والإفصاح عن كل ما يتعلق بها من معلومات جوهرية عن أدائها المالي، والبيئي، والاجتماعي، وحوكمة الشركات، مع مراعاة ربط أدائها في الماضي والحاضر لتحسين أدائها في المستقبل، ومن ثم تحسين قدرتها على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

## ثانياً: أهداف التقارير المتكاملة

أشار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013a) إلى أن التقارير المتكاملة تهدف

إلى:

- تحسين نوعية المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال المالي بما يساعد على تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية.
  - تحفيز نهج أكثر تماسكاً وكفاءة لإعداد تقارير الشركات التي تعرض وتوضح النطاق الكامل للعوامل التي تؤثر جوهرياً على قدرة الشركة على خلق القيمة بمرور الوقت، وذلك من خلال الدمج بين مختلف التقارير وتجمع بين فروع التقارير الأخرى.
  - الإعلان عن تخصيص رأس المال المالي الذي يدعم خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
  - تعزيز المساءلة والإشراف فيما يتعلق بالمفاهيم المتعددة لرؤوس الأموال (المالية، المصنعة، الفكرية، البشرية، الاجتماعية والعلاقات، والطبيعية) وتعزيز فهم العلاقات فيما بينهما.
  - دعم التفكير المتكامل واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- مما سبق يتضح للباحثة أن الهدف الأساسي وراء إعداد التقارير المتكاملة هو خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال تقديم تقرير موجز ومتسق يجمع بين كافة الجوانب المالية وغير المالية الهامة، ومراعاة الفرص المتاحة للشركة والتحديات التي تواجهها والتي تؤثر على قدرة الشركة في خلق القيمة، وذلك بما يلبي احتياجات المستثمرين وكافة أصحاب المصالح.

## ثالثاً: الإطار الدولي للتقارير المتكاملة (IIRF)

نظراً للجهود المبذولة من قبل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) صدر هذا الإطار بغرض إنشاء مفاهيم أساسية، ومبادئ توجيهية، وعناصر المحتوى، والتي تمثل العمود الفقري للتقارير المتكاملة، تعكس جميع جوانبه الأساسية، وتتحكم في المحتوى الكلي للتقارير المتكاملة.



## المفاهيم الأساسية:

تتمثل المفاهيم الأساسية للتقارير المتكاملة في (رؤوس الأموال المختلفة، نموذج الأعمال، وخلق القيمة) والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

- رؤوس الأموال المختلفة:

تعتمد جميع الشركات على أشكال مختلفة من رأس المال لنجاحها، حيث تمثل رؤوس الأموال الموارد والعلاقات أو القيمة التي يعتمد عليها نموذج الأعمال للشركة بشكل أو بآخر كمدخلات، وتحويلها من خلال أنشطتها التجارية إلى مخرجات (منتجات، خدمات، وخدمات). وتحقيقاً لغرض الإطار واستناداً عليه، تم تصنيف رؤوس الأموال وفقاً للعديد من الدراسات (مثل: الهواري، 2015؛ Selimoğlu and Yeşilçelebi, 2018; IIRC, 2011).

### 1- رأس المال المالي (Financial capital):

ويتمثل في جميع الأموال المتاحة لدى الشركة لاستخدامها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، والتي يتم الحصول عليها من مصادر التمويل التالية: الديون، حقوق الملكية، الإقراض، وإصدار الأسهم والسندات أو المنح، أو من خلال العمليات أو الاستثمارات التي تقوم بها الشركة.

### 2- رأس المال المصنوع (Manufactured capital):

ويتمثل في جميع الأصول الملموسة المصنعة المتاحة لدى الشركة لاستخدامها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات. على سبيل المثال: المباني، المعدات والألات، والبنية التحتية (مثل الطرق، الموانئ، الجسور، محطات معالجة المياه والصرف الصحي) التي يتم تصنيعها من قبل منشآت أخرى، بالإضافة لما تصنعه المنشأة بغرض الاستخدام أو البيع.

### 3- رأس المال الفكري (Intellectual capital):

هو جزء لا يتجزأ من عمليات إنشاء القيمة لدى الشركات، متمثل في جميع الأصول غير الملموسة "التنظيمية والمعرفية" مثل: "الملكية الفكرية" من حيث براءات الاختراع، حقوق النشر، "رأس المال التنظيمي" مثل المعرفة الضمنية من مهارات وقدرة على الابتكار، والنظم والجراءات والبروتوكولات، بالإضافة إلى الأصول الغير ملموسة المتعلقة بالعلامات التجارية والسمعة.

### 4- رأس المال البشري (Human capital):

هو المعرفة والمهارة التي يمتلكها الموظفون، قدرتهم على فهم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجية التي تسعى لها الشركة، ولاعهم ودوافعهم كفريق عمل متعاون تجاه تحسين عمليات التشغيل

والمنتجات والخدمات المقدمة، وقدرتهم على القيادة والإدارة، وذلك بما يتماشى مع دعم وتشجيع إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ونهج إدارة المخاطر، والقيم الأخلاقية.

#### 5- رأس المال الاجتماعي والعلاقات (Social and relationship capital):

هو سمات التنظيم الاجتماعي، مثل الشبكات، المعايير، والثقة التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة والمتمثل أيضا في مجموعة العلاقات الداخلية للمنشأة، وبين المنشأة ومجموعات أصحاب المصالح المختلفة، القدرة على تبادل المعلومات لتعزيز الرفاهية بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل. ويتضمن أيضا القواعد، القيم، والسلوكيات المتفق عليها والتي تدعم الثقة والرغبة في تكوين العلاقات مع أصحاب المصالح الخارجيين، ومن ثم يمثل رخصة وعلامة تجارية للمنشأة وسمعة ورضا من قبل المجتمع بما يسمح لها بممارسة نشاطها بحرية.

#### 6- رأس المال الطبيعي (Natural capital):

هو نقطة إنطلاق هامة لإطار عمل رؤوس الأموال المجتمعية حيث أنه أساس أصول المجتمع، ويتمثل في جميع الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة المعتمد عليها في توفير السلع والخدمات بما يقوى ويدعم مركز المنشأة في الماضي، الحاضر، والمستقبل. ويشمل الهواء، الماء، الأرض، المعادن، الغابات، والمساحات الخصراء إلى جانب المحافظة على التنوع البيولوجي وصحة النظام البيئي بما يوفر منافع مباشرة وغير مباشرة لرفاهية الإنسان، الشركات، والمجتمع بوجه عام.

#### • نموذج أعمال الشركة (Business model):

هو الوسيلة والنظام المتبع من قبل الشركة من (المدخلات، أنشطة الأعمال، المخرجات، والنتائج) التي تهدف إلى خلق القيمة على المدى القصير، المتوسط، والطويل. أي الوسيلة والأداة التي يعتمد عليها المستثمرون في فهم الطريقة التي تعمل بها المنشأة في الربط بين المدخلات الرئيسية، الفرص والمخاطر، الاستراتيجية، والأداء المالي ومن ثم خلقها للقيمة ( IIRC, 2013b; 14). ويستند نموذج الأعمال على مجموعة من العناصر، كما أشارت العديد من الدراسات (مثل: Barnabè and Giorgino, 2013; IIRC, 2013b; Vedovato, 2016) والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

## - المدخلات (Inputs):

تتمثل في رؤوس الأموال المتعددة (المالي، المُصنع الطبيعي، الاجتماعي والعلاقات، الفكري، والبشري) التي تعتمد عليها الشركة كمصدر للتميز، توضيح مدى قوة ونمو نموذج أعمالها، وتعزيز فهم المستخدمين بذلك.

## - الأنشطة التجارية (Business activities):

هي قلب نموذج الأعمال، ومن خلالها يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتشمل هذه الأنشطة تخطيط وتصميم المنتجات، استخدام مهارات متخصصة، المعرفة في تقديم الخدمات، وتشجيع ثقافة الابتكار من حيث توليد منتجات وخدمات جديدة تتوقع طلب العملاء، إدخال الكفاءات والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا، استبدال المدخلات لتقليل من الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، وإيجاد استخدامات بديله للمخرجات كي تميز الشركة نفسها في السوق.

## - المخرجات (Outputs):

يحدد التقرير المتكامل المخرجات بأنها المنتجات والخدمات الرئيسية للشركة، وعادة ما تكون مصدر للإيرادات، وقد تكون هناك مخرجات أخرى، مثل المنتجات والنفايات (بما في ذلك الانبعاثات)، والتي يجب مناقشتها في إطار الإفصاح عن نموذج الأعمال تبعاً لأهميتها النسبية، وأن يسلط التقرير الضوء على شريحة العملاء التي تريد الشركة خدمتها، وكيف تستجيب المخرجات لاحتياجات العملاء.

## - النتائج (Outcomes):

هي الأثر الناتج عن أنشطة الشركة ومخرجاتها على المستوى الداخلي للشركة (مثل: تطوير الموظفين ومعنوياتهم، جودة المنتج، وسمعة الشركة)، وعلى المستوى الخارجي (مثل: رضا العملاء عن منتجات وخدمات الشركة، خلق فرص عمل، مدفوعات الضرائب، والآثار البيئية)، وذلك بشكل إيجابي أو سلبي مما يؤدي إلى زيادة أو انخفاض صافي رؤوس الأموال، ومن ثم خلق أو تدمير للقيمة.

مما سبق يتضح أن التقرير المتكامل لا يُقدم قائمة شاملة لجميع رؤوس الأموال المستخدمة، فليس كل أشكال رأس المال المذكورة أعلاه مملوكة للشركة، إلا أنه كل شكل من أشكال رأس المال بمثابة "مساهمة" تشكل أو تؤثر على عملية الأعمال. ولكن ينصب التركيز على رؤوس الأموال التي لها القدرة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، سواء كانت مملوكة أو خاضعة لسيطرة الشركة. كمدخلات رئيسية، ثم يتم تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات من خلال

الأنشطة التجارية، وستؤدي كل من الأنشطة التجارية والمخرجات إلى مجموعة من النتائج التي بدورها ستؤثر في نهاية المطاف على مختلف رؤوس الأموال.

#### • خلق القيمة (The Value Creation):

يشير (IIRC) في الإطار الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013b) إلى أن القيمة لا يتم إنشاؤها داخل أو بواسطة الشركة بمفردها، فهي نتاج التفاعل بين كل من البيئة الخارجية (ظروف اقتصادية، تغيير تكنولوجي، والقضايا المجتمعية والتحديات البيئية)، والعلاقات مع الآخرين (موظفين، عملاء، موردين، شركاء الأعمال، والمجتمعات المحلية)، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توافر القدرة على تحمل التكاليف، الجودة، وإدارة الموارد المختلفة. وبالتالي، لا يؤكد (IIRC) على خلق القيمة الناشئة من العوائد المالية لمقدمي رأس المال المالي فقط، ولكن أيضاً من التأثيرات الإيجابية أو السلبية على رؤوس الأموال الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين. أي أن القيمة تنشأ عبر آفاق زمنية مختلفة، لأصحاب مصلحة مختلفين، ومن خلال رؤوس الأموال المختلفة. ومن غير المحتمل أن تنشأ من خلال تعظيم رأس مال واحد مع تجاهل الأنواع الأخرى (Busco et al, 2013).

#### المبادئ التوجيهية للتقارير المتكاملة (Guiding Principles):

أشار (IIRC) في الإطار الدولي للتقارير المتكاملة إلى مبادئ أساسية يجب الاعتماد عليها من قبل معدي التقارير لكي تساعدهم في فهم وإعداد التقارير المتكاملة بشكل صحيح. واستناداً على الإطار الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013b) أشارت العديد من الدراسات (مثل: حسان، 2017؛ 2018؛ Selimoğlu and Yeşilçelebi, 2016; Moi, 2013; Busco et al., 2013) إلى تلك المبادئ:

1- التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي: ولكي يتمكن معدو التقارير من تطبيق هذا المبدأ بشكل سليم فلا بد من أن يقدم التقرير المتكامل الاستراتيجي المتبعة في الشركة وإلى أي مدى ترتبط بقدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير، المتوسط، والطويل. واستخدامها وتأثيراتها على رؤوس الأموال، مع مراعاة الفرص والمخاطر المتدفقة من السوق، نموذج الأعمال، العلاقة بين الأداء في الماضي والمستقبل، العوامل المؤثرة عليها وعلى التوازن بين مصالح الشركة في المدى القصير، المتوسط، والطويل، والاستعانة بالمعلومات التاريخية والخبرات السابقة في تحديد التوجه المستقبلي.

2- اتصال المعلومات: ووفقاً لهذا المبدأ يجب أن يُظهر التقرير المتكامل كقصة شاملة للعوامل الجوهرية (مثل: التغيرات في البيئة الخارجية، الحوكمة، الفرص والمخاطر، الاستراتيجية، تخصيص الموارد، نموذج الأعمال، الأداء، والنظرة المستقبلية) وتربطهما معاً لخلق القيمة بمرور الوقت.

3- الاستجابة لأصحاب المصلحة: ويتطلب هذا المبدأ ضرورة إفصاح التقرير المتكامل عن طبيعة علاقات الشركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وإلى أي مدى تدرك الشركة أهميتها والاستجابة لاحتياجاتها، مصالحها، وتوقعاتها المشروعة. وذلك لأن القيمة لم تُخلق فقط من قبل الشركة ولكن من خلال العلاقات الناجحة مع الآخرين، والتي بدورها تساعد الشركات على فهم القيمة من منظور أصحاب المصلحة، ومن ثم تحديد الاتجاهات المستقبلية مع مراعاة الفرص والمخاطر، وتطوير الاستراتيجية المتبعة وفقاً لذلك.

4- الجوهرية والإيجاز: ويتطلب هذا المبدأ أن يقدم التقرير المتكامل المعلومات الجوهرية التي لها أثر سابق أو حالي أو مستقبلي على استراتيجية الشركة، أو نموذج أعمالها، أو واحد أو أكثر من رؤوس الأموال التي تستخدمها، ومن ثم على قدرتها لخلق القيمة على المدى القصير، المتوسط، والطويل، وسواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً. كما يجب أن يقدم التقرير المتكامل معلومات موجزة وتوفر السياق الكافي لفهمها، وتجنب المعلومات الزائدة عن الحاجة بحيث يحقق التوازن بين الإيجاز والاكتمال والقابلية للمقارنة.

5- الموثوقية والاكتمال: ويتطلب هذا المبدأ أن يشمل التقرير المتكامل كافة القضايا الهامة، الإيجابية منها والسلبية، بطريقة متوازنة دون أخطاء جوهرية أو تحيز لعرض معلومات معينة وحذف معلومات غير مرغوب فيها. كما يجب على الشركة تحديد مدى اكتمال المعلومات من خلال مقارنة المخاوف المحتملة فيما يتعلق بالتكاليف والميزة التنافسية والمعلومات الموجهة نحو المستقبل.

6- الاتساق والقابلية للمقارنة: حيث يتطلب هذا المبدأ أن تكون المعلومات الواردة في التقرير المتكامل متسقة، تم إعدادها وفقاً لنفس الأسس مع مرور الوقت، بطريقة تمكن من مقارنة قدرة الشركة على خلق القيمة من فترة لأخرى، ومقارنة قدرتها على خلق القيمة مع الشركات الأخرى.

### عناصر التقارير المتكاملة (Content Elements):

يتضمن التقرير المتكامل ثمانية عناصر تشكل محتوى هذا التقرير، وبالإستناد إلى الإطار الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2013b) أشارت العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال،

Busco et al., 2013; Mio, 2016; Selimoğlu and Yeşilçelebi, 2017  
2018; Kılıçand Kuzey, 2018) إلى تلك العناصر، وتتمثل في؛

1- نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية: ينبغي أن يعكس التقرير المتكامل مهمة الشركة، رؤيتها، ثقافتها، قيمها، ملكيتها، هيكلها التشغيلي، أنشطتها وأسواقها الرئيسية، موقعها التنافسي في السوق، ومكانتها ضمن سلسلة القيمة. إلى جانب المعلومات الكمية ذات الصلة، وينبغي توفير العوامل القانونية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، والعوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على قدرة الشركة لخلق القيمة.

2- الحوكمة: ويجب أن يقدم التقرير المتكامل نظرة واضحة عن هيكل الحوكمة وتأثير المتطلبات التنظيمية في تكوينه وأدائه، ووصفه من حيث نوع الجنس، الخبرة والكفاءة للاضطلاع بمسئوليته، والربط بين دور مجلس الإدارة وخلق القيمة. علاوة على ذلك، كيف يؤثر على ثقافة، أخلاقيات، سلامة وقيمة الشركة لصالح جميع أصحاب المصلحة.

3- الفرص والمخاطر: يجب أن يحدد التقرير المتكامل المخاطر والفرص الرئيسية للشركة التي تؤثر على قدرتها على خلق القيمة على المدى القصير، المتوسط، والطويل. ومدى توافر رؤوس الأموال ذات الصلة ونوعيتها والقدرة على تحمل تكلفتها. وقد يكون مصدر المخاطر والفرص من داخل الشركة أو خارج البيئة أو مزيج من الإثنين. كما يجب الإفصاح عن كيفية تقييم الشركة وخططها لإدارة المخاطر أو وضع الاستراتيجيات لخلق قيمة من الفرص، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الجوهرية.

4- الاستراتيجية وتخصيص الموارد: يجب أن يوضح التقرير المتكامل أهداف الشركة على المدى القصير، المتوسط، والطويل، الاستراتيجيات التي تنوي تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف، وخطط تخصيص الموارد لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، مع مراعاة المخاطر والفرص المحددة، التغيرات في نموذج الأعمال، البيئة الخارجية، الابتكار، استغلال رأس مال الفكري، والاعتبارات البيئية والاجتماعية.

5- نموذج الأعمال: يجب أن يوضح التقرير المتكامل نموذج أعمال الشركة لفهم الطريقة التي تعمل بها، وصف عناصره من مدخلات وكيفية ارتباطها برؤوس الأموال التي تعتمد عليها الشركة، الأنشطة التجارية الهامة والتي بدورها يتم تحويل المدخلات لمخرجات ومنتجات وخدمات حتى تتحقق أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم خلق القيمة على المدى القصير، المتوسط، والطويل. بالإضافة لوصف النتائج الداخلية، وذكر كل من النتائج الإيجابية والسلبية.

6- الأداء: ويصور التقرير المتكامل أداء الشركة ليوضح مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية باستخدام مؤشرات كمية توفر معلومات متعلقة بالأهداف، والفرص والمخاطر. ومؤشرات نوعية توفر معلوماتي صعب الحصول عليها مثل: حالة العلاقات مع أصحاب المصلحة، ومدى استجابة الشركة لاحتياجاتهم وتوقعاتهم المشروعة. كما يجب الإفصاح عن كل من الآثار الإيجابية والسلبية على رأس المال، وتوضيح العلاقة بين الأداء السابق، النتائج الحالية، والتوقعات المستقبلية. بالإضافة لتفسير العلاقة بين الأداء المالي وغير المالي.

7- التوقعات المستقبلية: يجب أن يبرز التقرير المتكامل التحديات المحتمل أن تحدث وتؤثر على الشركة بمرور الوقت، وإلى أي مدى تستعد الشركة لمواجهة تلك التحديات. كما يجب التقييم الواقعي للمشهد التنافسي للشركات ووضع السوق، والقدرة على استغلال الفرص وإدارة المخاطر. وينبغي أن يبرز تحليل البيئة الخارجية وما يترتب عليها من مخاطر وفرص منجهاة، ورأس مال الشركة وعلاقتها منجهاة أخرى. ومدى قدرة الشركة على تحقيق هدفها المحدد من قبل وخلق قيمة. وبالتالي فإن مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع ستساعد في تقييم التوقعات الحالية والإفصاح عن التوقعات في المستقبل.

8- أساس الإعداد العرض: حيث يصف التقرير المتكامل أسس إعداده وعرضه، والكيفية التي قرر بها ما يتم تضمينه أو استبعاده من التقرير، يوفر إطار وأساليب لتحديد القضايا الهامة ذات الصلة وتقييم أهميتها، ويوضح حدوده وكيفية تحديد ذلك. كما يجب إدراج المخاطر المادية، الفرص والنتائج للشركات المرتبطة بها. والإفصاح عن المخاطر والفرص الهامة لأصحاب المصلحة أو الشركات الأخرى إلى المدى الذي يؤثر فيه على قدرة إنشاء التقارير لدى الشركة نفسها. وينبغي تحديد القيود في تحديد المخاطر والفرص، وفي دقة النتائج المستقبلية.

#### رابعاً: محددات الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة

تتناول الباحثة في الجزء التالي محددات الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، وقد تناولت العديد من الدراسات أثر تلك المحددات على التقارير المتكاملة، ومدى تأثيرها المتوقع، وتتضمن تلك المحددات: حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، وإستقلالية لجنة المراجعة)، خصائص الشركات (حجم الشركة)، الظروف الاقتصادية (ربحية الشركة).

## 1. حجم مجلس الإدارة (Board Size):

أشار الإصدار الثالث لدليل الحوكمة المصري في عام 2016 إلى الدور الهام لمجلس إدارة الشركة في وضع الأهداف الاستراتيجية لها، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها ولذلك فإن قرارات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها (فقرة 3/2/2: 18) (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). وقد تمثل المحدد الرئيسي لفعالية مجلس الإدارة في هيكله مثل: حجم المجلس وإستقلاليته (عفيفي، 2015(ب)).

وبالرغم من أن حجم مجلس الإدارة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على أعضائه والمحددة لكفاءة وفعالية الدور المنوط له، مصدر للمزايا التنافسية المستدامة، يحد من الانتهازية الإدارية، ويؤثر على قرارات الإدارة لتعزيز شفافية ومدى إفصاح الشركات. لم تتفق الآراء الأكاديمية والمهنية حول الحجم المثالي لمجلس الإدارة (Fauzi and Locke, 2012). فعلى سبيل المثال، اختلف رأي (Jensen, 1993) في الحجم الأمثل لمجلس الإدارة بأن يكون من سبعة أو ثمانية أعضاء كحد أقصى للعمل بفعالية، عن رأي (Lipton and Lorsch, 1992) بأن حجم المجلس يجب أن يقتصر على ثمانية أو عشرة أعضاء. بينما أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري عام 2011 (فقرة: 5/2/4) على أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء دون تحديد حد أقصى لأعضائه (وزارة الاستثمار، 2011).

ومما سبق، يرتكز الخلاف فيما يخص حجم مجلس الإدارة بشكل أساسي على جانبين؛ الأول: مشاكل الإتصال والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة، والآخر: قدرة المجلس على إدارة وحل مشاكل الوكالة والسيطرة على المديرين (Fiori et al., 2016). وبالتالي اختلفت الآراء أيضاً حول العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في الشركات. حيث أوضحت العديد من الدراسات (مثل: Frias-Aceituno et al., 2013; Kutum, 2015; Samaha et al., 2015; Fiori et al., 2016) اعتقاد الباحثين القائم على نطاق واسع بأن مجالس الإدارة كبيرة الحجم تخضع لمشاكل وكالة أكثر حدة مقارنة بمجالس الإدارة صغيرة الحجم، بالإضافة لصعوبة جدولة الاجتماعات والتوافق في الآراء، مما يقلل ذلك من قدرة المجلس على الرقابة بفعالية، ومن رغبة هذه الشركات في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها، لعدم وجود آليات رقابية مناسبة أو لإخفاء أخبار سيئة عن مساهميها. مما يعني ذلك أن وجود المزيد من أعضاء مجلس الإدارة ما هو إلا فرصة للانتفاع المجاني (Free-riding)، وشغل هذا المنصب دون تنفيذ مهامهم كأعضاء مجلس الإدارة (عفيفي، 2014)، في حين تعزز مجالس الإدارة صغيرة الحجم الاتصال



والتنسيق بين أعضاء المجلس، وتعالج المعلومات بشكل أسرع مما يجعل القدرة الرقابية للمجلس أكثر فعالية (Fauzi and Locke, 2012).

وعلى العكس من ذلك، فإن مجلس الإدارة كبير الحجم وفقاً لنظرية الوكالة يكون متيقظاً لمشاكل الوكالة نظراً لما يضمنه من مجموعة متنوعة من الخبرات تزيد من فعالية الدور الرقابي للمجلس على إجراءات الإدارة، والحد من هيمنة المدير التنفيذي على المجلس مما يحسن من أداء الشركة ويعزز قيمتها. ووفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد يتيح فرصة أكبر لمزيد من الروابط التي تساعد في الوصول إلى الموارد بشكل أفضل (Fauzi and Locke, 2012). وبالتالي فإن فعالية الرقابة الإدارية، وضمان دقة المعلومات المفصح عنها تتطلب وجود مجلس إدارة كبير الحجم يوفر مزيداً من المعرفة ومختلف الخبرات والآراء والتي بدورها تزيد من القدرة الرقابية للمجلس على عبء العمل ومشاركته، وتزيد أيضاً من مستوى الإفصاح الاختياري (Samaha et al., 2015).

وقد لخص (Elmaghrabi, 2014) ما سبق في أن نقاط القوة والضعف في مجلس الإدارة كبير الحجم قد يقابل كل منهما الآخر، حيث أن القوة الناتجة عن القدرات والخبرات المرتفعة للرقابة يقابلها الضعف الناتج عن ارتفاع تكاليف المراقبة من ضعف الاتصالات والتنسيق بين الأعداد الكبيرة وتعقيدات صنع القرار. إلا أن التقارير المتكاملة تتطلب تماسك الخلفيات المختلفة.

## 2. إستقلالية مجلس الإدارة (Board Independence):

أشار الإصدار الثالث لدليل الحوكمة المصري عام 2016 إلى ضرورة تشكيل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء قادر على الاضطلاع بوظائفه وواجباته، وأن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضاً مع مصالح أخرى له (فقرة 1/2/2) (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). نظراً لأن تشكيل مجلس الإدارة يؤثر بشكل كبير على ممارسات الإفصاح الخاصة بالشركات (Liu, 2015).

ومع ذلك، اقترحت نظرية الاعتماد على الموارد، ونظرية الوكالة حجج ضد مجالس الإدارة التي يهيمن عليها المديرون غير التنفيذيين حيث تكون الإجراءات الاستراتيجية خانقة، والرقابة بشكل مفرط، في ظل معرفة تجارية ضئيلة، وإستقلال وهمي للأعضاء عن الشركة (Haniffa and Cooke, 2002)، كما تنص نظرية الإشراف على أن مجلس الإدارة من المديرين الداخليين يحقق نتائج أفضل مقارنة بمجلس الإدارة من المديرين الخارجيين، وذلك بالاعتماد على فكرة أن مجلس

الإدارة من المديرين الداخليين يشكل اتحاداً جماعياً لأشخاص أكثر اطلاعاً ودراية بالشركة، وبالتالي أكثر قدرة على اتخاذ القرارات بفعالية (Kutum, 2015).

وعلى العكس من ذلك، أشارت نظرية الوكالة إلى انتهازية المديرين الداخليين في السعي وراء تحقيق مكاسبهم الشخصية، وأن إستقلالية مجلس الإدارة إحدى الآليات الهامة للحد من مشكلات الوكالة، والقيام بدور رقابي فعال كقوة موازنة للمديرين التنفيذيين (Alves, 2014; Shamil et al., 2014; Kutum, 2015; Liu, 2015). وجود أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين "نوافذ إضافية على العالم"، وهذا ما أوضحته نظرية الاعتماد على الموارد، بأنالمدرءغيرالتنفيذيينمن (السياسيين المتقاعدین، الأكاديميين، وأعضاء المنظمات الاجتماعية، إلخ) تزود الشركات بروابط مع المجتمع خارج نطاق البيئة التنافسية لها بسبب خبرتهم ومكانتهم واتصالاتهم (Haniffa and Cooke, 2002; Michelon and Parbonetti, 2012). ومن ثم أكثر نجاحاً في توجيه الإدارة نحو أنشطة تعزيز قيمة الشركة طويلة الأجل ودرجة عالية من الشفافية نظراً لقلّة تركيزهم على أهداف الأداء المالي قصير الأجل والاهتمام بالجوانب التي تعزز استدامة الشركات على المدى الطويل مثل الانخراط في المسؤولية الاجتماعية للشركات (Jizi et al., 2014)، وبالتالي كلما زادت نسبة المديرين غير التنفيذيين في المجلس كلما كان دور الرقابة على الانتهازية الإدارية أكثر فعالية. مما يعزز من زيادة جودة وكمية المعلومات المفصح عنها، لما لذلك من تأثير مباشر على خبرة المديرين الخارجيين وحافز قوي لبناء سمعة جيدة (Frias-Aceituno et al., 2013; Fiori et al., 2016)، وذلك ما أشارت إليه العديد من الدراسات (مثل: Michelon and Parbonetti, 2012; Aburaya, 2012) بأن مجالس إدارة الشركات المستقلة عامل رئيسي يؤثر على الإفصاح الاختياري للشركات بشكل عام، والإفصاح الاجتماعي والبيئي بشكل خاص حيث يوفر خبرات تعمل كقنوات لتوصيل المعلومات من أجل الحصول على دعم أصحاب المصلحة المعنيين، وكسب الشرعية، فهو تمثيل لوجهات نظر متعددة لم تقتصر على المساهمين فحسب بل تشمل أصحاب المصالح أيضاً فيما يتعلق بالتزامات الشركة ومسئوليتها الاجتماعية التي حظت باهتمام كبير، وتمثلت في خدمة الأفراد وتعزيز المنفعة الاجتماعية، البيئية، المعنوية، والخيرية للشركات بما يتجاوز الأهداف المالية المطلوبة. كما يقلل/ويحد من تضارب المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومن ثم تعزيز مكانتها التنافسية في المجتمع.

وتعكس إستقلالية مجلس الإدارة مدى إستقلال وموضوعية أعضاء المجلس عن إدارة الشركة في الدور الرقابي، ومدى الامتثال للوائح والتشريعات، والسلوكيات الأخلاقية للشركة، حيث

لا يعتمدون على الشركة في التوظيف أو المبيعات أو غيرها من المزايا مما يجعلهم أقل انتهازية، وأكثر اهتمامًا بالتوقعات المجتمعية وعلى دراية بكيفية تحسين علاقات الشركة بمختلف أصحاب المصلحة، ومن ثم تطوير سلوكيات أكثر استدامة وأخلاقية لضمان التوافق بين القرارات التنظيمية، الإجراءات، القيم المجتمعية، وشرعية الشركات. علاوة على ذلك، غالبًا ما يشتمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون على مناصري التقارير المالية وغير المالية، بما في ذلك التقارير المتكاملة مما يزيد من دوافع الشركات لتقديم مستوى أعلى من الإفصاح الاختياري وتكون أكثر تقبلًا لمطالب المعلومات الجديدة والالتزام بالتكامل ( Liao et al., 2018; Busco et al., 2019; Suttipun ) (and Bomlai, 2019).

### 3. حجم لجنة المراجعة (Audit Committee Size):

تعد لجنة المراجعة إحدى اللجان الفرعية الهامة التابعة لمجلس الإدارة لما لها من دور رقابي فعال في تعزيز معايير حوكمة الشركات (Said, 2009)، فهي بمثابة حلقة وصل بين المراجعين الخارجيين والداخليين ومجلس الإدارة لتوفير فوائد كبيرة لأصحاب المصالح والهيئات التنظيمية، حيث يعتمد عليها في تحمل مسؤولية الإشراف نيابة عن مجلس الإدارة للتأكد من أن الشركة توفر معلومات مالية وغير مالية دقيقة وذات مصداقية لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة لضمان ربحية الشركة على المدى القصير، واستدامتها على المدى الطويل (Marx and Van Der Watt, 2011). وتتوقف فعالية لجنة المراجعة على المؤهلات، الخبرات العلمية والمالية، مدى توافر الصلاحيات والموارد التي تمكنهم من حماية حقوق أصحاب المصالح، ومن ثم أداء دورها الرقابي بفعالية بالإضافة إلى أن أي اختلاف في تطبيق معايير الحوكمة مرتبط بفعالية لجنة المراجعة التي تعتمد بشكل أساسي أيضاً على خصائصها، مثل: الحجم، الإستقلالية، عدد الاجتماعات، والخبرة (حسان، 2018). وبالتالي فإن المزيج الصحيح من المهارات والخبرات أمر حاسم في دعم قدرة لجنة المراجعة على الاضطلاع بمسئولياتها بشكل فعال (Madi et al., 2014). ووفقاً للإصدار الثالث للدليل المصري لقواعد حوكمة الشركات عام 2016، يتم تشكيل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إستقلال رئيس اللجنة، وأغلب أعضائها من المستقلين أو غير التنفيذيين على أن يكون من بينهم عضواً يمتلك المعرفة والخبرة بالأمر المالية والمحاسبية، وذلك بما يحقق لها الإستقلالية في أداء عملها بفعالية وفقاً للقوانين والتعليمات الرقابية (فقرة 1/3/2) (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). كما أشار García et al., (2012) إلى توصيات التقارير المتعلقة بحوكمة

الشركات بأن لا يقل حجم لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء لزيادة فعاليتها (Cadbury Report, Blue Ribbon Committee Report and Smith Report).

وقد أشارت العديد من الدراسات (مثل: Li et al., 2012; Madi et al., 2014; Habbash and Alagla, 2015; Haji and Anifowose, 2016; Chariri and Januarti, 2017) إلى دور حجم لجنة المراجعة، واعتباره عاملاً هاماً لا يتجزأ من إجراءات فعالية اللجنة في الإشراف على ممارسات الإفصاح في الشركات، وذلك من خلال توضيح الآراء المؤيدة والمعارضة حول تأثير الحجم حيث رأى البعض نظراً لما يقع على عاتق لجنة المراجعة من مسؤوليات، فإنها تحتاج إلى المزيد من الأعضاء ذوي الخبرة والمعرفة المتنوعة، والتي توفر القوة اللازمة لاكتشاف وحل الأزمات المحتملة مما يساعد على تعزيز مستوى الإفصاح وأداء دورها الرقابي بفعالية وانعكاسه على قرارات مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك، يرى البعض الآخر أنه كلما زاد حجم لجنة المراجعة كلما كانت أكثر عرضة للرقابة الإدارية، وزادت الخسائر على المستوى العملي لعدم تحديد مسؤولية كل عضو واعتماد الأعضاء بعضهم على بعض في أداء مسؤولياتهم، وبالتالي ضعف التواصل والتنسيق بينهم وتشتت الآراء مما ينعكس على سرعة اتخاذ القرارات، ومن ثم على فعاليتها. مما يستدعي ذلك ضرورة التوازن بين فوائد وتكاليف إضافة المزيد من الأعضاء.

#### 4. إستقلالية لجنة المراجعة (Audit Committee Independence):

تعد إستقلالية لجنة المراجعة واحدة من أهم جوانب تحسين فعالية لجنة المراجعة في الشركات، والمؤكد عليها من البحوث الأكاديمية (García et al., 2012)، والمتطلبات التنظيمية بداية من تقرير لجنة ("Blue Ribbon Committee "BRC") في عام 1999، وقانون Sarbanes-Oxley (Act "SOX") لعام 2002، حتى الإصدار الثالث لدليل حوكمة الشركات المصري عام 2016 (حسان، 2018؛ Haji and Anifowose, 2016)، ويمكن عزو ذلك إلى أن الأساس المنطقي للمديرين المستقلين في لجان المراجعة هو التحرر من نفوذ الإدارة (Karamanou and Vafeas, 2005)، وعدم وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من علاقات (شخصية، عمل، وتجارية) مع الشركة أو المديرين التنفيذيين فيها (Habbash and Alagla, 2015).

بالإضافة إلى ذلك، أوضح كل من (Li et al., 2012; Madi et al., 2014; Habbash and Alagla, 2015) بالاستناد على نظرية الوكالة أن إستقلالية لجنة المراجعة عامل حاسم في تخفيض تكاليف الوكالة، عدم تناسق المعلومات، أكثر موضوعية وأقل عرضة للتغاضي عن أوجه

القصور المحتملة في سلوكيات الإدارة، وأنها تضمن شفافية الإدارة من خلال المراقبة الفعالة لسلوكها، خلق شعور بالتوازن في مجلس الإدارة بما يساعد على إصدار أحكام موثوقة بشأن القرارات المالية للشركة، وتقليل فرص الإدارة في حجب المعلومات لمصلحتها بل وتحفيزها على تقديم المزيد من المعلومات الدقيقة مما ينعكس على مستوى ومصداقية إفصاحات الشركات المالية وغير المالية، ومن ثم التخفيف من أي تضارب في المصالح.

كما أوضح (Marx and Van Der Watt, 2011) دعم (King III) بأن لجنة المراجعة المكونة من مدراء مستقلين غير تنفيذيين لديهم الخبرة المالية اللازمة لأداء وظيفة الرقابة بفعالية تكون مناسبة بشكل مثالي للإشراف على تقارير الاستدامة، وتعزيز أهمية الإفصاح عن الاستدامة، ونتيجة لمحدودية مجالات البحث حول مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على تقارير الاستدامة قام (King III) بتكليف لجنة المراجعة للإشراف على قضايا التمويل والاستدامة في التقارير المتكاملة. ومن مثل هذه الحجج، يُعتقد أنه كلما كانت لجنة المراجعة أكثر إستقلالية كلما تم الإفصاح عن المزيد من عناصر التقارير المتكاملة (Chariri and Januarti, 2017). وعلى العكس من ذلك، أوضح (Haji and Anifowose, 2016) بالاستناد لنظرية الشرعية أن إستقلالية لجنة المراجعة ما هي إلا عامل رمزي يهدف لكسب الشرعية والحفاظ عليها، وأن عبء العمل الكبير الملقى على لجنة المراجعة، وعدم كفاية الخبرة والمعرفة التجارية لدى أعضائها يؤدي لافتقار الإستقلال الحقيقي، والدور الرقابي الفعال.

#### 5. حجم الشركة (Company Size):

يعد حجم الشركة من أكثر المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة والحالية حول محددات الإفصاح في الشركات لشرح وتوضيح مستوياته المختلفة (Ortas et al., 2015; Kılıç, 2018). حيث أشارت العديد من الدراسات (مثل: Ortas et al., 2015; Lai et al., 2019; Busco et al., 2016) إلى إمكانية توضيح العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التكامل في الإفصاح فوفاً لنظرية الشرعية والتي تشير إلى أن وجود أي شركة في الواقع مبني على مجموعة من القيم والمعتقدات الاجتماعية بين الشركة والمجتمع، والتي تلزم الشركات بأداء مسؤوليتها البيئية والاجتماعية، وأن عدم الالتزام بذلك يترتب عليه مشاكل مرتبطة بالشرعية، ومعاينة تلك الشركات من قبل المجتمع بالحرمان من كافة الموارد وأنواع الدعم الأخرى (Khanna and Kumar, 2011)، وربما ذلك يدفع الشركات للإفصاح بشكل أكثر شمولاً عن المعلومات الاجتماعية والبيئية لإرسال رسائل إلى المجتمع كمحاولة لاكتساب الشرعية والحفاظ عليها.

وبما أن الشركات الكبيرة بارزة بوضوح، محور اهتمام الرأي العام، وتتعرض لمزيد من الضغوط من مختلف أصحاب المصلحة ستقوم بكل ما هو ضروري لإثبات شرعيتها، ولتخفيف تلك الضغوط الهائلة من جانب العديد من أصحاب المصالح (حسن وآخرون، 2017؛ Udayasankar, 2008)، بالإضافة لذلك، تتميز الشركات الكبرى عن الشركات الأصغر حجماً بتقديم عدداً من الخصائص المؤسسية مثل: القيام بمزيد من الأنشطة، تقديم مجموعة أكثر تنوعاً من المنتجات، شبكات توزيع أكثر تعقيداً، واستخدام سوق رأس المال على أوسع نطاق من أجل التمويل. ومن ثم فالشركات الكبيرة أكثر وضوحاً في سوق رأس المال، وفي المجتمع بشكل عام مما يزيد ذلك من مستوى إفصاح الشركة، وأهمية دمج المعلومات المفصح عنها للتفاعل مع مختلف أصحاب المصالح لتحسين صورتها المؤسسية، مركزها التنافسي، وإظهار قدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية والتي تشكل جزءاً من التقرير المتكامل (حسن وآخرون، 2017؛ Frias-Aceituno et al., 2014؛ Buitendag et al., 2017). وعلى الجانب الآخر، تتعرض الشركات الكبيرة أيضاً لاهتمام كبير وضغوط هائلة من مختلف أصحاب المصالح فيما يتعلق بأدائها البيئي مقارنة بالشركات الأصغر، نتيجة لزيادة الوعي والقلق بشأن القضايا البيئية مما يدفعها للإفصاح عن المزيد من المعلومات البيئية لتوضيح ما تقوم به لحماية البيئة كوسيلة لتعزيز صورتها العامة، سمعتها، تجنباً للأضرار المحتملة، ولإضفاء الشرعية على أنشطتها (Ortas, 2015).

وبالرغم من المميزات العديدة التي تتمتع بها الشركات الكبيرة، وتزيد من جذب انتباه الجمهور العام، الحكومة، ومختلف أصحاب المصالح، إلا أنها تخلق مشاكل اجتماعية، وآثار بيئية ضارة تتناسب مع حجم ما تقوم به من عمليات وأنشطة هامة على أوسع نطاق، ومع توقعات أصحاب المصالح أيضاً بشأن الإفصاح عن المزيد من معلومات الاستدامة (Artiach et al., 2010؛ Bhatia and Tuli, 2017). ويدعم ذلك، ما أشارت إليه العديد من الدراسات (مثل: عفيفي، 2008؛ Celik et al., 2006؛ Widyaningsih, 2017)، بأن هناك عدة جوانب مختلفة تعتمد على زيادة حجم الشركة. فكلما كانت الشركة كبيرة الحجم كلما زادت الحاجة للأموال الخارجية وزادت التكاليف السياسية، وتكاليف الوكالة بما يدل على زيادة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين نتيجة وجود مستويات عالية من عدم تماثل المعلومات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم مما يدفع الشركات لتقديم المزيد من الإفصاح كإشارة للمستثمرين الحاليين والمرقبين لتكوين علاقات جيدة مع مقدمي رأس المال للحصول على شروط أفضل للتمويل، ولتخفيض التكاليف السياسية التي تخضع لها الشركات الكبرى مثل (ضرائب أعلى، مراقبة على الأسعار، ومسئولية

اجتماعية وبيئية ... إلخ) من خلال تقليل التدخل الحكومي، ولتخفيض تكاليف الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات.

ووفقاً للواقع، فإن التركيز الأساسي للمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) هو بناء إطار للتقارير المتكاملة بما يتناسب مع الشركات الكبيرة والمدرجة (Elmaghrabi, 2014)، وذلك ما أوضحتها دراسة (Lee and Yoe, 2015) من خلال توسيع مجال البحث عن الإفصاح الاختياري ليشمل التقارير المتكاملة، وذلك لتوضيح قدرة الشركة على خلق القيمة من خلال إعداد التقارير المتكاملة والتي تزداد في الشركات الكبيرة والمدرجة كما هو مطبق في جنوب أفريقيا.

ومما سبق اتجهت العديد من الدراسات (مثل: Hassan et al., 2006; Kılıç and Kuzey, 2018; Busco et al., 2019) إلى أن الشركات الكبيرة هي الأفضل للقيام بالتفكير المتكامل والإفصاح بشكل أكثر شمولية نظراً لما تمتلكه من موارد هائلة تمكنها من تحمل تكاليف إنتاج المعلومات، وقدرتها على بذل كافة الجهود لنشرها وتحقيق التكامل داخل الشركة. في حين أن الشركات الأصغر حجماً لا تتمتع بنفس المستوى من الضغط العام، ومن توفر الموارد، القدرة، وربما الحوافز اللازمة لتكون أكثر تكاملاً، وعلى العكس من ذلك، فقد أشار (Elmaghrabi, 2014) إلى أن الشركات الأصغر حجماً لديها دافع أعلى من الشركات الأكبر سعياً إلى سياسة التمايز للحصول على المزيد من الموارد وتمكين استخدامها بكفاءة (Udayasankar, 2008)، وأن العلاقة بين الحجم وإعداد التقارير المتكاملة مثيرة للاهتمام بسبب الجوانب الفريدة حول التقارير المتكاملة، فهي عملية تنطوي على تكامل جوانب الشركة المختلفة عن طريق دمج كلاً من تفكير الشركة ووحداتها من أجل توصيل المعلومات الشاملة، وإظهار كيفية خلق القيمة من خلال تقريرها المتكامل، ويمكن تحقيق مثل هذه الروابط القوية والمتبادلة بسهولة أكبر في الشركات الأصغر من الشركات الكبيرة ذات الأنشطة المتنوعة، المعقدة، والمنشورة للجميع.

#### 6. ربحية الشركة (Profitability):

تعد ربحية الشركة مؤشر هام جداً في تقييم أدائها، وإلى أي مدى نجحت في أداء أنشطتها، وتوظيف الموارد المتاحة لها بفاعلية (أبوسالم وعلوان، 2018). وقد أشارت معظم الدراسات لوجود علاقة معقدة بين الربحية ومستوى الإفصاح، والتي يتجسد دور الربحية فيها كمحدد لسلوك الإفصاح عن المعلومات المؤسسية (Celik et al., 2006)، وقد اختلفت الآراء حول تفسير تلك العلاقة (مثل: Wang, 2008; Alkhatib, 2014; Bhatia and Tuli, 2017; Menicucci, 2018)، حيث تفصح الشركات ذات الربحية الأعلى عن معلومات مستدامة بشكل أكثر نشاطاً مقارنة بالشركات

ذات الربحية المنخفضة برغم ما تثيره من شكوك في أذهان الجمهور بشأن صحتها، حيث أنها تمتلك القدرة على تخصيص الموارد لجعل عملياتها معروفة للجمهور، وإزالة تلك الشكوك التي تؤثر عليها بشكل سلبي في الأسواق، مما يزيد من إحساسها بالرضى عن ما تم إنجازه، وبالتالي تزداد دوافعها في الإفصاح عن مزيد من المعلومات وإعطاء الجمهور انطباع جيد عن أدائها من أجل جذب الاستثمارات، كسب ثقة المساهمين، وتعظيم قيمتهم. علاوة على ذلك، يعد الإفصاح أداة هامة لتقييم ومراقبة أداء المديرين، وبالتالي تزداد دوافعهم في الإفصاح عن المعلومات للحفاظ على وظائفهم وزيادة التعويض الإداري. وعلى العكس من ذلك، قد لا تقدم الشركات ذات الربحية الأعلى المزيد من المعلومات لاكتفاء مستثمريها ورضاهم بالمعلومات المتاحة. وعلى الجانب الآخر، قد تقلل إدارة الشركات ذات الربحية المنخفضة مستوى الإفصاح عن المعلومات لإخفاء وحجب أسباب انخفاض الأرباح. وعلى العكس من ذلك، قد ترغب الشركات ذات الربحية المنخفضة في الإفصاح عن المزيد من المعلومات لتعزيز مصداقيتها أو لتقليل احتمالية المسؤولية القانونية.

ولم تتفق أيضاً النظريات في تفسير تلك العلاقة فوفقاً لنظرية الوكالة يتمثل الدافع وراء إفصاح مديري الشركات ذات الربحية الأعلى بشكل أكثر وضوحاً فيما يعود بالنفع على مصالحهم الشخصية من ضمان استقرار أوضاعهم ومستوى الأجور الخاصة بهم. ووفقاً لنظرية الإشارة ينظر للربحية كأخبار جيدة ومؤشر عن جودة الاستثمار ومن ثم، تمثل حافز أكبر للإفصاح عن المعلومات لتقليل مخاطر الآراء السلبية في السوق، ولتمييز نفسها عن الشركات الأخرى ذات الأداء الضعيف، وزيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة، ومنع انخفاض سعر السهم. وخلافاً لذلك، ربما يفسر فشل الشركة في تقديم مثل هذه المعلومات على أنها إشارة سلبية وأداء غير مرض. ووفقاً لنظرية التكلفة السياسية، تميل الشركات ذات الربحية الأعلى إلى زيادة مستوى الإفصاح من أجل تبرير أرباحها. وعلى العكس من ذلك، تميل الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى تقليل مستوى الإفصاح لأن الأرباح المرتفعة تحفز الشركات المنافسة على الدخول إلى السوق ولذلك، فمن الضروري مراعاة تأثير التكاليف التنافسية والتي تزداد بزيادة الربحية (Hassan et al., 2006; Frias-aceituno et al., 2014; Qu et al., 2015).

ووفقاً لنظرية الشرعية، فإن الشركات ذات الربحية المنخفضة تواجه تعارض كبير ولذلك تتبنى الإفصاح عن المعلومات كاستراتيجية اتصال لإدارة الصورة العامة للشركة، تخفيف تلك الضغوط، وكسب الشرعية عن طريق صرف الانتباه عن نقاط الضعف والقلق، وإبراز الإنجازات الأخرى في تقاريرها (Lai et al., 2016). بينما أوضح (Busco et al., 2019) في سياق نظرية الشرعية أن الإفصاح البيئي في الشركات ذات الربحية الأعلى سيضمن أصحاب المصلحة إلى أن



الأرباح لم تتحقق على حساب البيئة؛ وفي الشركات ذات الربحية المنخفضة يقنع أصحاب المصلحة بأن الاستثمارات البيئية الحالية ستؤدي إلى ربح طويل الأجل، وبالنسبة للإفصاح الاجتماعي، فإن الإدارة التي تمتلك المزيد من الموارد، والقدرة على جعل الشركة ذات ربحية أعلى ستكون قادرة على فهم أهمية الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية مقارنة بالشركات ذات الموارد المحدودة حيث تكون انتقائية في تخصيص الموارد على الأنشطة التي تؤثر على أداؤها فقط. ومن ثم فكل هذه الحجج توحى بأن ارتفاع ربحية الشركات يترتب عليها مستويات إفصاح أكثر تكاملاً. وعلى العكس من ذلك، فقد أشار (Elmaghrabi, 2014) أن الشركات ذات الربحية الأعلى أقل احتمالاً لنشر التقارير المتكاملة، لأن تكاليف إعداد التقارير المتكاملة قد تستنفذ جزءاً من أرباحها. ومن الناحية النظرية أيضاً، وفقاً لغرض الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) بضرورة التركيز على كافة الجوانب المالية، المصنعة، الفكرية، البشرية، الاجتماعية والعلاقات، والطبيعية وعدم التركيز على هدف تعظيم الربح كهدف أساسي ووحيد.

## القسم الثاني

### الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الدراسات الاختبارية التي قامت بدراسة أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية، بما يسهم في تطوير فروضه والإجابة عن أسئلته. اختبر (Frias- Aceitun et al., 2013) دور مجلس الإدارة في نشر التقارير الاجتماعية المتكاملة للشركات، وذلك بالاعتماد على نموذج الإنحدار لعينة مكونة من 568 شركة من 15 دولة، وكانت أكبر المساهمات من الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عام 2008 -2010، وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، والتنوع في مجلس الإدارة المتمثل في نسبة النساء/ والأجانب) والتقارير المتكاملة. في حين توصل إلى وجود علاقة سالبة بين نشاط مجلس الإدارة والتقارير المتكاملة.

وبالاعتماد على نموذج الإنحدار لعينة مكونة من 1590 شركة من 20 دولة، وكانت أكبر المساهمات من الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عام 2008 – 2010. توصل (Frias- Aceitun et al., 2014) إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم الشركة، وربحية الشركة، قطاع الأعمال، والامتثال لتقرير الاستدامة وفقاً لإرشادات (GRI) والتقارير المتكاملة. بينما توصل إلى وجود علاقة سالبة بين كل من (تركز الصناعة، وفرص النمو) والتقارير المتكاملة.

كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار لعينتين من الشركات الأوروبية، تمثلت في 35 شركة من ضمن شركات البرنامج التجريبي للتقارير المتكاملة، و137 شركة لم تنضم للبرنامج التجريبي للتقارير المتكاملة وذلك في عام 2011. وتوصل (Fiori et al., 2016) إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة) واحتمال انضمام الشركات للبرنامج التجريبي لإعداد التقارير المتكاملة. في حين توصل إلى وجود علاقة سالبة بين كل من (استقلالية مجلس الإدارة، ووجود كبار ملاك الذين يمتلكون 20% من الحصص على الأقل) واحتمال انضمام الشركات للبرنامج التجريبي لإعداد التقارير المتكاملة.

وركز (Haji and Anifowose, 2016) على لجنة المراجعة وممارسات إعداد التقارير المتكاملة، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 246 تقرير من 82 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا خلال عام 2011 - 2013. وتوصل إلى عدم وجود علاقة بين كل من (حجم، إستقلالية، والخبرة المالية) للجنة المراجعة ومدى جودة التقارير المتكاملة.

وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي لعينة مكونة من 52 شركة أعضاء في البرنامج التجريبي للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة، وتتبنى التقارير المتكاملة، مقارنة بـ 52 شركة لا تتبنى التقارير المتكاملة خلال عام 2009 - 2011، وذلك من 6 قارات مختلفة تمثل النسبة الأكبر من أوروبا، والأدنى من أفريقيا، ومن 10 قطاعات صناعية مختلفة يمثل القطاع المالي أكبر نسبة من الشركات. توصل (Lai et al., 2016) إلى أن الشركات المتبنية للتقارير المتكاملة لديها تصنيفات ESG أعلى بكثير من الشركات غير المتبنية للتقارير المتكاملة في السنوات السابقة للتبني، وأن الشركات ذات الدرجات العالية من التصنيفات ESG تكون أكثر احتمالاً لتبني التقارير المتكاملة. كما توصل إلى عدم وجود علاقة بين كل من (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي للشركة، والصناعة) واحتمال تبني التقارير المتكاملة.

وبالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي لعينة مكونة من 1449 شركة مسجلة في قاعدة بيانات (GRI)، من 13 دولة وكانت جنوب إفريقيا أعلى نسبة من التقارير المتكاملة، وذلك خلال عام 2012. توصل (Vaz et al., 2016) إلى علاقة موجبة بين كل من (الشركات في البلدان التي لديها "امتثال أو شرح" للوائح التقارير المتكاملة، والشركات في البلدان ذات التوجه الجماعي) وإعداد التقارير المتكاملة، ووجود علاقة سالبة بين الشركات في البلدان التي تتمتع بحماية أعلى للمستثمرين وإعداد التقارير المتكاملة. كما توصل لعدم وجود علاقة بين كل من (نوع النظام القانوني، النمو الاقتصادي، حجم الشركة، الشركات المدرجة، الصناعة، ووجود ضمان خارجي) وإعداد التقارير المتكاملة.

اختبر (حسان، 2017) مدى جاهزية سوق المال المصري للتحويل إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة. بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد بالتطبيق على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX100 خلال عام 2014 - 2016. وتوصل إلى اختلاف الشركات المدرجة بالبورصة في مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، ووجود علاقة موجبة بين كل من (إدراج الشركات بمؤشر مسؤولية الشركات ESG، حجم مجلس الإدارة، ونوع مكتب المراجعة) ومستوى الإفصاح المتكامل. في حين توصل إلى عدم وجود علاقة بين كل من (نوع الصناعة، إستقلالية مجلس الإدارة، وعضوية المرأة في مجلس الإدارة) ومستوى الإفصاح المتكامل.

واختبر (عبدالعال، 2017) محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لعينة إجمالية مكونة من 178 مشاهدة من الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100، وتمثلة في 90 مشاهدة من الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P/EGX ESG، و 88 مشاهدة تم اختيارها عشوائياً من ضمن الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100، ولكنها لم تظهر ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال عام 2014 - 2016. وقد توصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم الشركة، تركيز الملكية، فعالية مجلس الإدارة والتي تتحدد في ضوء الحجم الأمثل، وإستقلاله، والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) ومستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، في حين توصل لعدم وجود علاقة بين كل من (الأداء المالي، وطبيعة النشاط) ومستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة. كما توصل أيضاً إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة ونشاط سوق الأوراق المالية.

وبالاعتماد على عينة مكونة من 100 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا مع استبعاد الشركات القابضة خلال عام 2013 - 2015. توصل (Buitendag et al., 2017) إلى أن الشركات ذات التقارير المتكاملة الممتازة تكون أكبر حجماً، تحقق مزيداً من التدفق النقدي، لديها عدد أكبر من الإناث، المديرين الأجانب، وحجم أكبر لمجلس الإدارة بينما تكون أقل معدل نمو، ربحية، عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد المساهمين من العام من تلك الشركات ذات التقارير المتكاملة على المستوى المطلوب. كما توصل إلى علاقة موجبة بين كل من ازدواجية المدير التنفيذي، والشركات التي يكون رؤساء مجلس إدارتها من الأجانب، مساهمة الحكومة وتقديم تقارير متكاملة ممتازة. وعلاوة على ذلك، أن الشركات في صناعة التعدين تقدم تقارير متكاملة ممتازة

مقارنة بالشركات في صناعة الممتلكات فإنها تقدم تقارير متكاملة على المستوى المطلوب، في حين عدم وجود علاقة بين الصناعات المالية وجودة التقارير المتكاملة.

واختبر (Chariri and Januarti, 2017) خصائص لجنة المراجعة والتقارير المتكاملة، كدراسة تجريبية على الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 58 شركة من شركات التصنيع عام 2014. وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (خبرة لجنة المراجعة المالية/المحاسبية، واجتماعات لجنة المراجعة) والتقارير المتكاملة. في حين توصل إلى عدم وجود علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة والتقارير المتكاملة.

واختبر (Kilic and Kuzey, 2018) محددات الإفصاح المستقبلي في التقارير المتكاملة، بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لعينة مكونة من 55 شركة من مختلف الصناعات عام 2014، ومن بيانات مختلفة، والأكثر تمثيلاً من أوروبا، تليها أفريقيا. وتوصل إلى عدم وجود علاقة بين كل من (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، ربحية الشركة، الرفع المالي، والصناعة) ومستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة. في حين توصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم الشركة، وتنوع مجلس الإدارة) ومستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة.

وبالاعتماد على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 282 تقرير متكامل متاحين على الموقع الرسمي للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة خلال عام 2011 - 2015، بالاعتماد على قطاعات صناعية مختلفة. توصل (Menicucci, 2018) إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (ربحية الشركة، وحجم الشركة) ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المتكاملة. في حين توصل إلى عدم وجود علاقة بين الرفع المالي للشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المتكاملة.

وقد توصل (Busco et al., 2019) إلى وجود علاقة موجبة بين (حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة) ومستوى التفكير والإفصاح المتكامل. في حين توصل لعدم وجود علاقة بين (ربحية الشركة، وإستقلالية مجلس الإدارة) ومستوى التفكير والإفصاح المتكامل. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي لعينة مكونة من 583 شركة مدرجة في 18 دولة أوروبية، وتمثلت معظمها من الصناعة المالية، وذلك خلال عام 2002 - 2015.

وباستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي لعينة مكونة من 71 شركة دولية مدرجة تتمركز في أربع قارات معظمها من قارة أوروبا، وقطاعي التصنيع والخدمات خلال عام 2016. توصل (Girella et al., 2019) إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة السوق إلى القيمة الدفترية، حجم مجلس الإدارة، البلدان ذات التوجه الجماعي، البلدان ذات ثقافة

المساواة بين الجنسين، البلدان ذات التوجه طويل الأجل، البلدان ذات مؤشر إدراك أعلى للفساد، والبلدان ذات التصنيف الأكثر أماناً للمخاطر) واعتماد التقارير المتكاملة، في حين وجد علاقة سالبة بين كل من (الرفع المالي، الصناعات التحويلية، التنوع الجنسي في مجلس الإدارة، وإستقلالية مجلس الإدارة) واعتماد التقارير المتكاملة.

وتوصلت دراسة (Suttipun and Bomlai, 2019) إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (الشركات المملوكة للمؤسسة، حجم مجلس الإدارة، والشركات التي حصلت على جوائز المسئولية الاجتماعية للشركات) ومستوى التقارير المتكاملة. في حين توصلت لعدم وجود علاقة بين كل من (الشركات المملوكة للعائلة، الشركات المملوكة للحكومة، نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي) ومستوى التقارير المتكاملة، وذلك بالاعتماد على نموذج الإندثار لعينة مكونة من 150 شركة مدرجة في بورصة تايلاند خلال عام 2012 – 2015.

واختبر (Marrone and Oliva, 2020) مستوى توافق التقارير المتكاملة مع الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، وذلك بالاعتماد على نموذج الإندثار لعينة مكونة من 65 شركة من جنوب أفريقيا. وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (حجم الشركة، وربحية الشركة، والرفع المالي للشركة) وتقديم تقارير متكاملة تتوافق بشكل كبير مع الإطار الدولي للتقارير المتكاملة.

في ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة، يمكن للباحثة الإشارة إلى ما يلي:

- نظراً للاهتمام المتزايد على ما يسمى بالتقارير المتكاملة، وأن معظم الدراسات السابقة في بيئات أجنبية، وبالإضافة لندرة الدراسات التي تناولت علاقة خصائص الشركات بالتقارير المتكاملة في البيئة المصرية على حد علم الباحثة، وهو ما يستدعي دراسة تلك العلاقة في البيئة المصرية.
- هناك تباين في قياس المتغير التابع (التقارير المتكاملة) حيث أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت مؤشر الإفصاح عن التقارير المتكاملة، وذلك بنسبة عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة إلى إجمالي عدد بنود المؤشر التي يمكن الإفصاح عنها (مثل: حسان، 2017؛ Haji and Anifowose, 2016; Chariri and Januarti, 2017; Menicucci, 2018; Suttipun and Bomlai, 2019; Marrone and Oliva, 2020). في حين اعتبرت بعض الدراسات الأخرى (مثل: Frias-Aceitun et al., 2013; Frias-Aceitun et al., 2014; Fiori et al., 2016; Busco et al., 2019; Girella et al., 2019) التقارير المتكاملة متغير وهمي يتم قياسه بوضع القيمة (0) إذا كانت الشركة تصدر تقرير مالي فقط، والقيمة (1) إذا كانت الشركة تصدر تقرير مالي واستدادي معاً، والقيمة (2) إذا

كانت الشركة تصدر تقرير متكامل. بينما تم قياس التقارير المتكاملة بالاعتماد على مؤشر Bloomberg في دراسة (Lai et al., 2016)، والمؤشر المصري لمسئولية الشركات في دراسة (عبدالعال، 2017).

• تباينت نتائج بعض الدراسات واتفق البعض الآخر حول العلاقة بين خصائص الشركات والتقارير المتكاملة، مما يدفع الباحثة لمعرفة نتيجة هذه العلاقة في البيئة المصرية، ومن ذلك تأتي الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة ولكن تختلف هذه الدراسة من حيث بيئة التطبيق.

### تطوير فروض البحث:

امتداداً لتلك الدراسات السابقة واسترشاداً بها، تقوم الباحثة بتطوير فروض البحث عن أثر خصائص الشركات المتمثلة في ستة متغيرات، وهي: (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، وربحية الشركة) على درجة التكامل في التقارير المالية. وعليه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

#### 1. حجم مجلس الإدارة:

توصلت العديد من الدراسات (مثل: حسان، 2017؛ عبدالعال، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2013; Fiori et al., 2016; Buitendag et al., 2017; Busco et al., 2019; Girella et al., 2019; Suttipun and Bomlai, 2019) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم المجلس وإعداد التقارير المتكاملة. بينما توصلت دراسة (Kilic and Kuzey, 2018) إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة، لذلك يمكن للباحثة صياغة الفرضية الأولى في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف1: لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

#### 2. إستقلالية مجلس الإدارة:

توصلت العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2013; Buitendag et al., 2017) إلى وجود علاقة موجبة بين إستقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة. وفي المقابل توصلت العديد من الدراسات (مثل: Fiori et al., 2016; Girella et al., 2019) إلى وجود علاقة سالبة بين إستقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة. في حين

توصلت دراسات أخرى (مثل: حسان، 2017؛ Busco et al., 2018; Kilic and Kuzey, 2018; Suttipun and Bomlai, 2019) إلى عدم وجود علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة المختلطة يمكن للباحثة صياغة الفرضية الثانية في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف2: لا يوجد تأثير لإستقلالية مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

3. حجم لجنة المراجعة:

توصلت دراسة (Haji and Anifowose, 2016) إلى عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وإعداد التقارير المتكاملة. ويمكن للباحثة صياغة الفرضية الثالثة في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف3: لا يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

4. إستقلالية لجنة المراجعة:

توصلت دراسة (Haji and Anifowose, 2016; Chariri and Januarti, 2017) إلى عدم وجود علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة وإعداد التقارير المتكاملة. ويمكن للباحثة صياغة الفرضية الرابعة في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف4: لا يوجد تأثير لإستقلالية لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

5. حجم الشركة:

توصلت العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2014; Buitendag et al., 2017; Kilic and Kuzey, 2018; Menicucci, 2018; Busco et al., 2019; Girella et al., 2019; Marrone and Oliva, 2020) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وإعداد التقارير المتكاملة. في حين توصلت دراسات أخرى (مثل: Lai et al., 2016; Vaz et al., 2016) إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإعداد التقارير المتكاملة. وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة المختلطة، يمكن للباحثة صياغة الفرضية الخامسة في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف5: لا يوجد تأثير لحجم الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

6. ربحية الشركة:

توصلت العديد من الدراسات (مثل: Frias- Aceitun et al., 2014; Menicucci, 2018; Girella et al., 2019; Marrone and Oliva, 2020) إلى وجود علاقة موجبة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة. وفي المقابل توصلت دراسة ( Buitendag et al., 2017) إلى وجود علاقة سالبة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة. في حين توصلت العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال، 2017؛ Busco, 2016; Kilic and Kuzey, 2018; Lai et al., 2019) إلى عدم وجود علاقة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة. وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة المختلطة يمكن للباحثة صياغة الفرضية السادسة في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف6: لا يوجد تأثير لربحية الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

وبعد تطوير فروض البحث تقوم الباحثة في القسم الثالث بتصميم البحث وصياغة نموذج الانحدار الملائم لاختبار تلك الفروض.

### القسم الثالث

### تصميم البحث

#### أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام 2017، وسوف تعتمد الباحثة على اختيار عينة عشوائية من تلك الشركات المسجلة، وقد بلغ عدد شركات العينة 99 شركة من إجمالي 222<sup>(1)</sup> شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية والتي بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية نظراً لطبيعة عملهما وطبيعة تقاريرهما المالية.

(1) يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2017، من خلال:  
[https://www.egx.com.eg/get\\_pdf.aspx?ID=16890&Lang=ARB](https://www.egx.com.eg/get_pdf.aspx?ID=16890&Lang=ARB)



## ثانياً: نموذج الإنحدار

اعتمدت الباحثة في اختبار فروض البحث على نموذج الإنحدار المتعدد عن العلاقة بين خصائص الشركات كمتغير مستقل، ودرجة التكامل في التقرير المالي كمتغير تابع، وذلك على النحو التالي:

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار على النحو التالي:

$$IRD_{it} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIND_{it} + \beta_3 ACSIZE_{it} + \beta_4 ACIND_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

$IRD_{it}$ : درجة التكامل في التقرير المالي للشركة في الفترة  $t$

$\beta_0$ : ثابت الانحدار

$\beta_1 - \beta_6$ : معاملات الانحدار لمتغيرات خصائص الشركات

$BFSIZE_{it}$ : حجم مجلس الإدارة للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$BIND_{it}$ : استقلالية مجلس الإدارة للشركة في الفترة  $t$

$ACSIZE_{it}$ : حجم لجنة المراجعة للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$ACIND_{it}$ : استقلالية لجنة المراجعة للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$SIZE_{it}$ : حجم الشركة للشركة في الفترة  $t$ .

$ROA_{it}$ : ربحية الشركة للشركة في الفترة  $t$

$\epsilon_{it}$ : بند الخطأ للشركة  $i$  في الفترة  $t$

## ثالثاً: التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث

المتغير التابع: درجة التكامل في التقرير المالي (IRD)

يتم قياس درجة التكامل في التقرير المالي من خلال مؤشر للإفصاح يتمثل في خمس مجموعات فرعية بواقع 69 بند ويعبر عنها بنسبة عدد البنود المفصوح عنها في التقرير المالي إلى إجمالي عدد بنود مؤشر الإفصاح المتكامل المطلوب الإفصاح عنها، وذلك على النحو التالي:

عدد البنود المفصّل عنها في التقرير المالي

درجة التكامل في التقرير المالي =

إجمالي عدد البنود المؤشر 69 المطلوب الإفصاح عنها

وقد قامت الباحثة بالاسترشاد ببعض الدراسات السابقة (مثل: حسان، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2014; Haji and Anifowose, 2016; Kilic and Kuzey, 2018; Menicucci, 2018) في تطوير المؤشر المقترح للإفصاح المتكامل للشركات ملحق رقم "2"

المتغيرات المستقلة: بعض متغيرات خصائص الشركات

يعرض جدول رقم (1) المتغيرات المستقلة وتعريفاتها الإجرائية على النحو التالي:

جدول رقم (1): التعريفات الإجرائية لمتغيرات خصائص الشركات

اسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغيرات المستقلة
حجم مجلس الإدارة	BSIZEit	عدد أعضاء مجلس الإدارة في نهاية العام.
إستقلالية مجلس الإدارة	BINDit	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة).
حجم لجنة المراجعة	ACSIZEit	عدد الأعضاء في لجنة المراجعة في نهاية العام.
إستقلالية لجنة المراجعة	ACINDit	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة (عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة).
حجم الشركة	SIZEit	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.
ربحية الشركة	ROAit	معدل العائد على الأصول ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول في نهاية العام.

وبعد الانتهاء من تصميم البحث، تقوم الباحثة في القسم الرابع بتحليل نتائج البحث من إحصاءات وصفية ونتائج تحليل الانحدار.

## القسم الرابع

### تحليل النتائج

#### أولاً: إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نموذج البحث الحالي مصنفة إلى مجموعتين، وهى: درجة التكامل في التقارير المالية، وخصائص الشركات، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة الدراسة.

جدول رقم (2): إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	المتغيرات
المتغير التابع:					
.11236	.3562	.68	.17	99	درجة التكامل في التقارير المالية
المتغير المفسرة:					
2.791	8.13	16	3	99	حجم مجلس الإدارة
.17109	.7197	.94	.20	99	إستقلالية مجلس الإدارة
1.018	3.61	7	2	99	حجم لجنة المراجعة
.14956	.9258	1.00	.33	99	إستقلالية لجنة المراجعة
1.61051	20.3943	24.55	17.06	99	حجم الشركة
.16804	.0454	.44	-1.17	99	العائد على الأصول (الربحية)

فيما يتعلق بدرجة التكامل في التقارير المالية، توضح الإحصاءات الوصفية أن درجة التكامل في التقارير المالية على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (0.17 ، 0.68) مما يعني وجود مدى واسع لقيم المتغير التابع فيما بين شركات العينة، بما يمكن تفسيره بوجود تفاوت كبير بين شركات العينة في درجة التكامل في التقارير المالية، وذلك بمتوسط (0.3562)، وانحراف معياري قدره (0.11236).

وبالنظر إلى المتغيرات المفسرة، توضح الإحصاءات الوصفية أن متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة يبلغ (8.13) عضو بمدى يتراوح بين (3،16) عضواً، وبانحراف معياري يبلغ (2.791) عضو، كما أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (إستقلالية مجلس الإدارة) تبلغ (7191). تقريباً أي أن متوسط عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (6.02) عضو، ويعد ذلك مؤشراً على الدور الرقابي للمجلس في الشركات المساهمة المصرية ومدى التزام غالبية

شركات العينة بمتطلبات دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الذي نص على أن "يجب ألا يقل أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين" (الفقرة: 5/2/4). كما توضح الإحصاءات الوصفية أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يبلغ (3.61) عضو بمدى يتراوح بين (2،7) أعضاء وبانحراف معياري يبلغ (1.018) عضو. كما أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة (استقلالية لجنة المراجعة) يبلغ (9258). تقريباً، أي أن متوسط عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة (3.30) عضو، وهو ما يتفق مع متطلبات دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الذي نص على أن تشكيل لجنة المراجعة "يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة" (فقرة: 1/3/2). في حين أوضحت الإحصاءات الوصفية أن متوسط حجم شركات العينة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول يبلغ (20.3943)، كما أوضحت أن متوسط ربحية الشركة (معدل العائد على الأصول) يبلغ (0.0454) بمدى يتراوح بين (-1.17 ، 0.44).

#### ثانياً: تحليل الارتباط:

تظهر نتائج الارتباط لبيرسون على مستوى شركات العينة، كما هو موضح بجدول رقم (3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويتضح أن هناك ارتباط موجب بين حجم مجلس الإدارة ودرجة التكامل في التقارير المالية (دال عند مستوى 0.05)، كذلك تظهر نتائج تحليل الارتباط عدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة ودرجة التكامل في التقارير المالية. في حين تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين حجم لجنة المراجعة ودرجة التكامل في التقارير المالية (دالة عند مستوى 0.01). وعدم وجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة ودرجة التكامل في التقارير المالية. وأيضاً تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ودرجة التكامل في التقارير المالية (دالة عند مستوى 0.01) وعلاقة موجبة بين ربحية الشركة ودرجة التكامل في التقارير المالية (دالة عند مستوى 0.05).

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغيرات

7	6	5	4	3	2	1	المتغيرات
						1	1 درجة التكامل في التقارير المالية
					1	.227*	2 حجم مجلس الإدارة
				1	.398**	.040	3 إستقلالية مجلس الإدارة
			1	.225*	.288**	.448**	4 حجم لجنة المراجعة
		1	-.235*	.207*	.014	.091	5 إستقلالية لجنة المراجعة
	1	.091	.115	.036	.215*	.204*	6 العائد على الأصول (الربحية)
1	.252*	-.022	.238*	.028	.291**	.513**	7 حجم الشركة
** الارتباط دال عند مستوى 0.01 * الارتباط دال عند مستوى 0.05							

#### ثالثاً: تحليل الانحدار

اعتمدت الباحثة في اختبار العلاقة بين المتغير التابع (درجة التكامل في التقارير المالية)، والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، وربحية الشركة) على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، وقد تم الاعتماد على الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطي، وهي طريقة المربعات الصغرى ("Ordinary Least Squares" OLS)، حيث تتميز المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة بأنها خطية وغير متحيزة، بالإضافة إلى أنها أفضل المقدرات، لأنها أقل تبايناً (عناي، 2011)، وللحصول على أفضل المقدرات قامت الباحثة بالتحقق أولاً من مدى وقوع نموذج الانحدار المقدر في أي من مشاكل القياس، والتي قد تنشأ نتيجة لتخلف أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نموذج الانحدار.

#### - اختبار التوزيع الطبيعي:

هناك اختبارات عديدة للتحقق من الافتراض الأساسي للتوزيع الطبيعي، (مثل: Kolmogrov-Smirnov)، وقد وجدت الباحثة أن النموذج بين القيم المطلقة لبواقي نموذج الانحدار والمتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، فقد أشارت النتائج بين خصائص الشركات ودرجة التكامل في التقارير المالية لبؤود مؤشر الإفصاح المتكامل ككل أن النموذج غير دال إحصائياً، حيث أن قيمته (Asymp. Sig = 0.113) وهي أكبر من (0.05)، أي أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي.

## - مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

قامت الباحثة بدراسة مشكلة الارتباط الذاتي التي يمكن أن يتعرض لها نموذج الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة، حيث استخدمت الباحثة أسلوب (Durbin-Watson)، وبحسابه توصلت إلى معامله الذي يبلغ 2.054، وبالكشف عنه في جدول (Durbin-Watson)، تبين عدم وجود ارتباط ذاتي في هذا النموذج.(2)

## - مشكلة الازدواج الخطي:

هناك العديد من الإجراءات التي تم القيام بها من قبل الباحثة لتجنب مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تؤثر العلاقات القوية بين تلك المتغيرات على مصداقية التقديرات. ولضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multi-Collinearity) باستخدام اختبار معامل التباين التضخمي ( Variance Inflation Factor 'VIF')، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات البحث، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة 10 وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.10)، نلاحظ أن قيم اختبار معامل التباين التضخمي (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10، حيث تتراوح بين (1.117، 6.308)، وأن قيم اختبار التباين المسموح تراوحت بين (0.159، 0.896)، وهي أعلى من 0.10، ويعد هذا مؤشر على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المفسرة، بمعنى أنه لا توجد مشكلة ازدواج خطي تؤثر على نتائج الانحدار وتفسيرها.

ويوضح جدول رقم (4)، نتائج نموذج الانحدار للمعادلة رقم (1) أن النموذج دال إحصائياً، حيث تبلغ دلالة F (0.00). كذلك، تبلغ القوة التفسيرية للنموذج (0.386)، حيث أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$  المعدلة) تساوي 0.386، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 38.60% من التباين في درجة التكامل في التقارير المالية لشركات عينة الدراسة.

ومن نتائج الانحدار الموضحة في الجدول رقم (4)، يتضح عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية، ربما تشير تلك النتيجة إلى عدم وجود تأثير ملموس لأي من نقاط القوة أو الضعف في حجم المجلس، حيث يترتب على قوة القدرات والخبرات المتوفرة من زيادة

(2) توصلت الباحثة إلى قيمة معامل (Durbin-Watson) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، وبعدد مشاهدات 100 مشاهدة، وهي أقرب عدد مشاهدات للدراسة الحالية 99 مشاهدة حيث كان الحد الأدنى للمعامل (dL\*) 1.55، وذلك من خلال الموقع التالي:

<http://www.real-statistics.com/statistics-tables/durbin-watson-table/comment-page-1/>

عدد أعضاء مجلس الإدارة ارتفاع تكاليف المراقبة لتقوية التواصل والتنسيق بين الأعداد الكبيرة في مجلس الإدارة والعكس صحيح، ومن ثم تواجه الحاليتين صعوبة في اتخاذ القرارات، والتي سوف تنعكس على مستوى الإفصاح (Elmaghrabi, 2014). وربما يكون ذلك سبباً في عدم تأثير حجم مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (García- Sánchez and Noguera- Gámez, 2018; Kilic and Kuzey, 2018) في عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني تأييد الفرضية الأولى للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية، ولكنها تأتي على خلاف ما توصلت إليه دراسات أخرى عن وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة (مثل: حسان، 2017؛ عبدالعال، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2013; Fiori et al., 2016; Buitendag et al., 2017; Busco et al., 2019; Girella et al., 2019; Suttipun and Bomlai, 2019).

كما تظهر نتائج الانحدار أيضاً، عدم وجود تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية، ربما يرجع ذلك إلى محدودية دور المديرين المستقلين كمستشارين فقط في ظل معرفة تجارية ضئيلة لديهم مقارنة بالمديرين التنفيذيين فهم أكثر إطلاعاً ودراية بالعمليات اليومية في الشركة وأكثر قدرة على اتخاذ القرارات، وربما لوجود علاقات قوية بين المديرين والوكلاء تهيمن على مسئوليتهم تجاه المساهمين، مما يدل على أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ما هي إلا استقلالية وهمية لإظهار مدى التزام الشركة بممارسات حوكمة الشركات. وبالتالي لم يكن لاستقلالية مجلس الإدارة تأثير على درجة التكامل في التقارير المالية (Haniffa and Cooke, 2002; Kutum, 2015)، وتتفق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات (مثل: حسان، 2017؛ Kilic and Kuzey, 2018; Busco et al., 2019; Suttipun and Bomlai, 2019) في عدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني تأييد الفرضية الثانية للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة على درجة التكامل في التقارير المالية، ولكنها تأتي على خلاف ما توصلت إليه دراسات أخرى عن وجود علاقة موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة (مثل: عبدالعال، 2017؛ Frias- Aceitun et al., 2013; Buitendag et al., 2017) ووجود علاقة سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة (مثل: Fiori et al., 2016; Girella et al., 2019).

وقد توصلت نتائج الانحدار إلى عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية، وربما يرجع ذلك للأراء غير الحاسمة حول تأثير حجم لجنة المراجعة حيث يرى

البعض أن أهمية زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة تمثلت فيما توفره من تنوع في الخبرات والمعرفة، في حين رأى البعض الآخر أن تلك الزيادة تسبب خسارة عملية نتيجة ضعف التواصل والتنسيق، وتشتت الآراء بين الأعضاء ومن ثم صعوبة اتخاذ القرارات ( Sharma, 2012; Habbash and Alagla, 2015) ويتطلب ذلك ضرورة التوازن بين فوائد وتكاليف تشكيل لجنة المراجعة، وبالتالي فإن حجم لجنة المراجعة لم يؤثر على درجة التكامل في التقارير المالية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Haji and Anifowose, 2016) في عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني تأييد الفرضية الثالثة للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية.

في حين تبين نتائج الانحدار، وجود تأثير موجب (دال عند مستوى 0.01) لإستقلالية لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية، ربما يرجع ذلك إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين تعزز من فعالية لجنة المراجعة عن طريق التحرر من نفوذ الإدارة، وتقليل فرصها في حجب المعلومات لمصلحتها بل وتحفيزها على تعزيز مستوى الإفصاح، والتخفيف من أي تضارب في المصالح (حسان، 2018؛ Karamanou and Vafeas 2005)، ومن ثم زيادة درجة التكامل في التقارير المالية إلا أن ذلك على خلاف ما توصلت إليه دراسات أخرى (مثل: Haji and Anifowose, 2016; Chariri and Januarti, 2017) عن عدم وجود علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني رفض الفرضية الرابعة للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لإستقلالية لجنة المراجعة على درجة التكامل في التقارير المالية.

وقد أظهرت نتائج الانحدار، وجود تأثير موجب (دال عند مستوى 0.01) لحجم الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية، ربما يرجع ذلك إلى أن كبر حجم الشركة يدل على ما تمتلكه من موارد هائلة تمكنها من القيام أنشطة كثيرة، وتقديم منتجات متنوعة مما جعلها محل اهتمام الرأي العام، تواجه المزيد من الضغوط من مختلف أصحاب المصالح، ومزيد من التكاليف السياسية وتكاليف الوكالة التي تزيد من حاجتها للتمويل الخارجي، وبالتالي تقدم المزيد من المعلومات عن كافة الجوانب لتخفيف ما تتحمله من ضغوط وتكاليف ولكي تكون علاقات جيدة مع مقدمي رأس المال للحصول على شروط تمويل أفضل، علاوة على تعزيز مركزها التنافسي، وإضفاء الشرعية على أنشطتها (عفيفي، 2008؛ Ortas, 2015; Celik et al., 2006) مما يزيد ذلك من درجة التكامل في التقارير المالية، وتتفق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال، 2017; Frias- Aceitun et al., 2014; Buitendag et al., 2017; Kilic and Kuzey, 2017; Marrone 2018; Menicucci, 2018; Busco et al., 2019; Girella et al., 2019; Marrone



(and Oliva, 2020). في وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني رفض الفرضية الخامسة للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لحجم الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية، ولكنها تأتي على خلاف ما توصلت إليه دراسات أخرى عن عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإعداد التقارير المتكاملة (مثل: Vaz et al., 2016; Lai et al., 2016).

كما تظهر نتائج الانحدار أيضاً، عدم وجود تأثير لربحية الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف تفسر دوافع الإفصاح في الشركات ذات الربحية المرتفعة والمنخفضة، قد تفصح الشركات ذات الربحية المرتفعة عن المزيد من المعلومات أما لجذب الاستثمارات، كسب ثقة المساهمين أو تحقيق مكاسب شخصية للمديرين بالحفاظ على وظائفهم، وزيادة تعويضهم إدارياً، وقد لا تفصح عن المزيد من المعلومات لما قد تستنفذه تكاليف الإفصاح من أرباح أو لاكتفاء مستثمريها عن ما توفره الشركة من معلومات أو لمراعاة التكاليف التنافسية التي تزداد بزيادة الربحية وعلى الجانب الآخر، قد تفصح الشركات ذات الربحية المنخفضة عن المزيد من المعلومات لتعزيز مصداقيتها، تجنب أي مسؤولية قانونية، وكسب الشرعية بصرف الانتباه عن نقاط الضعف وإبراز نقاط القوة وقد لا تفصح عن المزيد من المعلومات لحجب أسباب انخفاض الأرباح (Elmaghrabi, 2014; Qu et al., 2015; Lai et al., 2016; Bhatia and Tuli, 2017)، وبالتالي لم يكن لربحية الشركة تأثير على درجة التكامل في التقارير المالية، وتتفق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات (مثل: عبدالعال، 2017؛ Lai et al., 2016; Kilic and Kuzey, 2018; Busco et al., 2019) في عدم وجود علاقة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة، مما يعني تأييد الفرضية السادسة للبحث الحالي بعدم وجود تأثير لربحية الشركة على درجة التكامل في التقارير المالية، ولكنها تأتي على خلاف ما توصلت إليه دراسات أخرى عن وجود علاقة موجبة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة (مثل: Frias- Aceitun et al., 2014; Menicucci, 2018; Girella et al., 2019; Marrone and Oliva, 2020) ووجود علاقة سالبة بين ربحية الشركة وإعداد التقارير المتكاملة مثل دراسة (Buitendag et al., 2017).

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية (درجة التكامل لبينود المؤشر ككل)

إحصاءات اختبار الازدواج الخطي		مستوى الدلالة (قيمة 'p')	قيمة (t)	قيمة (Beta)	الخطأ المعياري	قيمة (B)	المتغيرات
معامل تضخم التباين (VIF)	اختبار التباين المسموح (Tolerance)						
		.001	-3.423		.117	-.400	ثابت الانحدار
6.132	.163	.412	.825	.162	.008	.007	حجم مجلس الإدارة
6.308	.159	.295	-1.053	-.209	.008	-.008	إستقلالية مجلس الإدارة
3.317	.302	.783	.277	.040	.016	.004	حجم لجنة المراجعة
3.601	.278	.009***	2.649	.398	.018	.047	إستقلالية لجنة المراجعة
1.178	.849	.000***	4.755	.408	.006	.028	حجم الشركة
1.117	.896	.723	.355	.030	.056	.020	العائد على الأصول (الربحية)
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث إن (p < 0.01)							
قيمة (R <sup>2</sup> ) المعدلة = 0.386				معامل التحديد (R <sup>2</sup> ) = 0.424			
دلالة (F) = 0.00				قيمة (F) = 11.277			
متوسط معامل التباين التضخمي (VIF) = 3.609				نتيجة اختبار (Durbin Watson) = 2.054			
متوسط قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) = 0.441				حجم العينة (N) = 99			

## القسم الخامس

### خلاصة البحث ودراسات المستقبلية

قامت الباحثة في هذا البحث باختبار أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية، لعينة مكونة من 99 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام 2017، وقد استخدمت الباحثة ستة متغيرات لخصائص الشركات (وهي: حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، وربحية الشركة). وقد اعتمدت الباحثة في قياسها لدرجة التكامل في التقارير المالية على مؤشر للإفصاح المتكامل متمثل في خمس مجموعات فرعية بواقع 69 بنداً. وقد توصلت الباحثة إلى عدم وجود علاقة بين كل من (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، وربحية الشركة) ودرجة التكامل في التقارير المالية، في حين توصلت الباحثة إلى وجود علاقة موجبة بين كل من (إستقلالية لجنة المراجعة، وحجم الشركة) ودرجة التكامل في التقارير المالية.

#### حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1. يقتصر تطبيق البحث الحالي على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي إلى 15 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً لعام 2017 بعد استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية نظراً لطبيعة عملها، وتقاريرها المالية.
2. اقتصر البحث الحالي على دراسة العلاقة بين خصائص الشركات (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، حجم الشركة، وربحية الشركة) ودرجة التكامل في التقارير المالية.
3. اعتمد البحث الحالي على مؤشر للإفصاح لقياس درجة التكامل في التقارير المالية كنسبة عدد البنود المفصّل عنها في التقرير المالي إلى إجمالي عدد البنود عن درجة التكامل في التقرير المالي.

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. إقتراح آلية لتطوير وتطبيق التقارير المتكاملة بما يتوافق مع البيئة المصرية.

2. دراسة واختبار أثر خصائص الشركات غير المتضمنة في الدراسة الحالية على التقارير المتكاملة (مثل: هيكل الملكية، الرفع المالي، وفرص النمو).
3. دراسة مقارنة بين التقارير المتكاملة في القطاعين العام والخاص.
4. أثر جائحة كورونا (COVID-19) على جودة التقارير المتكاملة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

أبوسالم، سيد سالم محمد، علون، محمد فؤاد محمد. (2018). تأثيرات آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(2): 410-468.

الهوري، ناهد محمد يسري. (2015). محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاسها على أصحاب المصالح في البيئة المصرية: دراسة نظرية وميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 19(4): 633-746.

الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري. (2016). دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. الإصدار الثالث، متاح على:

[https://www.fra.gov.eg/jtags/efsa\\_ar/guide.pdf](https://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/guide.pdf).

حسان، مروة حسن محمد. (2017). دراسة اختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصري للتحويل إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21(4): 442-519.

حسان، مروة حسن محمد. (2018). مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1(1): 58-106.

حسن، كمال عبدالسلام، إبراهيم، آفاق دنون، إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد. (2017). محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 41(1): 365-385.

عبدالعال، محمود موسى. (2017). محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21(4): 1110-1148.

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (2008). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 30(1): 498-427.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد. (2014). التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات: جودة الأرباح، سياسة التوزيعات النقدية: دراسة اختبارية على الشركات المصرية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 36(2): 407-289.

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (2015(أ)). المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (2015(ب)). أثر حوكمة مجلس الإدارة على الإحتفاظ بالنقدية في الإحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 19(4): 118-51.

عناي، محمد عبدالسميع. (2011). التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS. الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصريين. (2011). دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. الإصدار الثاني.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aburaya, R. K. (2012). *The Relationship Between Corporate Governance And Environmental Disclosure: UK Evidence*. PHD Thesis, University of Durham, UK. Available at: <http://etheses.dur.ac.uk/3456/>.
- Alkhatib, K. (2014). The determinants of forward-looking information disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 109: 858-864.
- Alves, S. (2014). The effect of board independence on the earnings quality: Evidence from Portuguese listed companies. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 8(3): 23-44.
- Arnold, M. C., A. Bassen, and R. Frank. (2012). *Integrating sustainability reports into financial statements: An experimental study*. Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2030891>.
- Artiach, T., D. Lee, D. Nelson and J. Walker. (2010). The determinants of corporate sustainability performance. *Accounting and Finance*, 50(1): 31-51.

- Barnabè, F., and M. C. Giorgino.(2013). *“Integrating” Business Model and Strategy*. In *Integrated reporting*. Springer, Cham.
- Bhatia, A., and S. Tuli. (2017). Corporate attributes affecting sustainability reporting: An Indian perspective. *International Journal of Law and Management*, 59(3): 322-340.
- Buitendag, N., G. S. Fortuin, and A. De-Laan.(2017). Firm characteristics and excellence in integrated reporting. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 20(1): 1-8.
- Busco, C., I. Malafronte, J. Pereira, and M. G. Starita. (2019). The determinants of companies’ levels of integration: Does one size fit all?. *The British Accounting Review*, 51(3): 277-298.
- Celik, O., A. Ecer, and H. Karabacak. (2006). Disclosure of forward looking information: Evidence from listed companies on Istanbul stock exchange. *Investment Management and Financial Innovations*, 3(2): 197-216.
- Clayton, A. F., J. M. Rogerson, and I. Rampedi. (2015). Integrated reporting vs. sustainability reporting for corporate responsibility in South Africa. *Bulletin of Geography. Socio-economic series*, 29(29): 7-17.
- De Villiers, C., L. Rinaldi, and J. Unerman. (2014). Integrated reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 27(7): 1042- 1067.
- Eccles, R. G., and M. P. Krzus. (2010). *One Report: Integrated Reporting for A Sustainable Strategy*. John Wiley & Sons.
- Elmaghrabi, M. E. (2014). *The Institutionalisation of Integrated Reporting: An Exploration of Adoption, Sustainability Embeddedness and Decoupling*. PhD Thesis, University of Stirling, Scotland, UK.
- Fasan, M., and C. Mio. (2017). Fostering stakeholder engagement: The role of materiality disclosure in integrated reporting. *Business Strategy and the Environment*, 26(3): 288-305.

- Fauzi, F. and S. Locke. (2012). Board structure, ownership structure and firm performance: A study of New Zealand listed-firms. *Asian Academy of Management Journal of Accounting of Finance*, 8(2): 43-67.
- Fiori, G., F. Di Donato, and M. F.Izzo. (2016). Exploring the effects of corporate governance on voluntary disclosure: An explanatory study on the adoption of integrated report. *Emerald Group Publishing Limited*, 31: 83-108.
- Girella, L., P. Rossi., and S. Zambon. (2019). Exploring the firm and country determinants of the voluntary adoption of integrated reporting. *Business Strategy and The Environment*, 28(7): 1323-1340.
- Habbash, M., and S. Alagla. (2015). Audit committee effectiveness and audit quality: Evidence from Saudi Arabia. *Journal of Administrative and Economic Sciences*, 8(2): 41-60.
- Haji, A. A., and M. Anifowose, (2016), Audit committee and integrated reporting practice: Does internal assurance matter? *Managerial Auditing Journal*, 31(8-9): 915-948.
- Haniffa, R. M., and T. E. Cooke.(2002). Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3): 317-349.
- Hassan, O. A. G. Giorgioni, and P. Romilly. (2006). The extent of financial disclosure and its determinants in an emerging capital market: The case of Egypt. *International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation*, 3(1): 41-67.
- .
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013a). *International integrated reporting framework*. Available at: <https://integratedreporting.org/wp-content/uploads/2013/12/13-12-08-THE-INTERNATIONAL-IR-FRAMEWORK-2-1.pdf>.
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013b). *Consultation draft of the international IR framework*. Available at: <http://www.iirc.org>.

[//www.theiirc.org/wp-content/uploads/Consultation-](http://www.theiirc.org/wp-content/uploads/Consultation-Draft/Consultation-Draft-of-the-InternationalIRFramework.pdf)

[Draft/Consultation-Draft-of-the-InternationalIRFramework.pdf](http://www.theiirc.org/wp-content/uploads/Consultation-Draft/Consultation-Draft-of-the-InternationalIRFramework.pdf).

- Ioannou, I., and G. Serafeim. (2017). The consequences of mandatory corporate sustainability reporting. *Harvard Business School research working paper*, Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1799589>.
- Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and The Failure of Internal Control Systems. *The Journal of Finance*, 48(3): 831-880.
- Jizi, M. I., A. Salama, R. Dixon, and R. Stratling. (2014). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from the US banking sector. *Journal of Business Ethics*, 125(4): 601-615.
- Karamanou, I., and N. Vafeas. (2005). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. *Journal of Accounting Research*, 43(3): 453-486.
- Khanna, M., and S. Kumar.(2011). Corporate environmental management and environmental efficiency. *Environmental and Resource Economics*, 50(2): 227-242.
- Kılıç, M., and C. Kuzey.(2018). Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. *Managerial Auditing Journal*, 33(1): 115-144.
- Lai, A., G. Melloni, and R. Stacchezzini. (2016). Corporate sustainable development: Is integrated reporting a legitimation strategy? *Business Strategy and The Environment*, 25(3): 165-177.
- Li, J., M. Mangena, and R. Pike. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44(2): 98-110.
- Liao, L., T. P. Lin, and Y. Zhang. (2018). Corporate board and corporate social responsibility assurance: Evidence from China. *Journal of Business Ethics*, 150(1): 211-225.
- Lipton, M., and J. W. Lorsch.(1992). A modest proposal for improved corporate governance. *The Business Lawyer*, 48(1): 59-77.



- Liu, S. (2015). Corporate governance and forward-looking disclosure: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 25(2): 16-30.
- Madi, H. K., Z. Ishak, and N. A. A. Manaf. (2014). The impact of audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164: 486-492.
- Marrone, A., and L. Oliva. (2020). The level of integrated reporting alignment with the IIRC Framework: Evidence from South Africa. *International Journal of Business and Management*, 15(1): 99-108.
- Martinez, C. (2016). *Does the level of alignment with the integrated reporting framework reduce information asymmetry?*. Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2684784>.
- Marx, B., and A. Van Der Watt. (2011). Sustainability and integrated reporting: An analysis of the audit committee's oversight role. *Journal for New Generation Sciences*, 9(2): 56-71.
- Menicucci, E. (2018). Exploring forward-looking information in integrated reporting: A multidimensional analysis. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(1): 102-121.
- Meuleman, M. (2018). *The Determinants of Integrated Reporting In Europe: An Empirical Study*. Master's Thesis, Faculteit Economie en Bedrijfskunde, Universiteit Gent, Belgium.
- Ortas, E., I. Gallego-Alvarez, and I. Álvarez Etxeberria. (2015). Financial factors influencing the quality of corporate social responsibility and environmental management disclosure: A quantile regression approach. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 22(6): 362-380.
- Qu, W., M. S. Ee, L. Liu, V. Wise, and P. Carey. (2015). Corporate governance and quality of forward-looking information. *Asian Review of Accounting*, 23(1): 39-67.

- Qu, W., P. Leung, and B. Cooper. (2013). A study of voluntary disclosure of listed Chinese firms—a stakeholder perspective. *Managerial Auditing Journal*, 28(3): 261-294.
- Said, R., Y. H. Zainuddin, and H. Haron. (2009). The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies. *Social Responsibility Journal*, 5(2): 212-226.
- Selimoğlu, S. K., and G. Yeşilçelebi. (2018). Integrated Reporting of global corporations: A content analysis based on integrated reporting examples database from 2011 To 2016. *Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi*, 20(2): 316-329.
- Shamil, M. M., J. M. Shaikh, P. L. Ho, and A. Krishnan. (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting. *Asian Review of Accounting*, 22(2): 78-97.
- Sharma, V. D., and E. R. Iselin. (2012). The association between audit committee multiple-directorships, tenure, and financial misstatements. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 31(3): 149-175.
- Sridhar, K. (2012). Is the triple bottom line a restrictive framework for non-financial reporting?. *Asian Journal of Business Ethics*, 1(2): 89-121.
- Udayasankar, K. (2008). Corporate social responsibility and firm size. *Journal of Business Ethics*, 83(2): 167-175.
- Vaz, N., B. Fernandez-Feijoo, and S. Ruiz. (2016). Integrated reporting: An international overview. *Business Ethics: A European Review*, 25(4): 577-591.
- Wang, K., S. O., and M. C. Claiborne. (2008). Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 17(1): 14-30.

قائمة بشركات عينة الدراسة

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	المتحدة للاسكان والتعمير	68	السويس للاكياس	33	قطاع الاتصالات
1	المجموعة المصرية العقارية	69	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	34	مطاحن مصر العليا
2	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	70	الصناعات الهندسية المعمارية	35	موبينيل
	الوطنية للاسكان للنقابات المهنية	71	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	36	قطاع الإعلام
3	مدينة نصر للاسكان والتعمير	72	العربية للصناعات الهندسية	37	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي
	مصر الجديدة للاسكان والتعمير	73	الكابلات الكهربائية المصرية	38	قطاع الأغذية والمشروبات
4	ميناء للاستثمار السياحي والعقاري	74	المصرية لخدمات النقل	39	الإسماعيلية مصر للدواجن
5	قطاع الغاز والبترو		النصر لصناعة المحولات - الماكو	40	الدلتا لسكر
6	الإسكندرية للزيوت المعدنية	75	دلتا للطباعة والتغليف	41	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
7	مجموعة جي إم سى للاستثمارات الصناعية	76	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف	42	الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية
8	قطاع الكيماويات		قطاع الرعاية الصحية والأدوية		الشرقية الوطنية للامن الغذائي
9	أبو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية	77	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	43	العربية لمنتجات الألبان
10	الصناعات الكيماوية المصرية	78	الإسكندرية للخدمات الطبية	44	القاهرة للدواجن
11	المالية والصناعية المصرية	79	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	45	القاهرة للزيوت والصابون
12	سماد مصر	80	المصرية الدولية للصناعات الدوائية	46	المصرية للدواجن
13	سيدي كبر للبتروكيماويات	81	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	47	المنصورة للدواجن
14	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	82	مستشفى الزمهر الدولي	48	شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي
15	مصر لصناعة الكيماويات	83	مفيس للأدوية	49	مصر للزيوت والصابون
16	قطاع المرافق		مينافارم للأدوية	50	مطاحن شرق الدلتا
17	غاز مصر	84	قطاع السياحة والترفيه		مطاحن شمال القاهرة
18	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية		المصرية للمشروعات السياحية العالمية	51	مطاحن مصر العليا
19	الإسكندرية للغزل والنسيج	85	اوراسكوم للفنادق والتنمية	52	مطاحن مصر الوسطى
20	الشرقية إيسترن كومباني	86	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	53	مطاحن وسط وغرب الدلتا
	العامة لمنتجات الخزف والصيني	87	رمكو لإنشاء القرى السياحية	54	قطاع التشييد ومواد البناء
21	العربية وبولفار للغزل والنسيج	88	رواد مصر للاستثمار السياحي	55	البويات والصناعات الكيماوية - باكين
22	النساجون الشرقيون للسجاد	89	شارم دريمز للاستثمار السياحي	56	السويس للأسمنت
23	النصر للملابس والمنسوجات-كابو	90	رواد السياحة - الرواد	57	العربية للمحاسب
24	جولدنتكتللاصواف	91	عبر المحيطات للسياحة	58	القومية للأسمنت
25	قطاع الموارد الأساسية		قطاع العقارات		جنوب الوادي للأسمنت
26	اسيكللتعين-أسكوم	92	التعمير والاستشارات الهندسية	59	دلتا للإنشاء والتعمير
27	الألومنيوم العربية	93	الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي	60	ليسيكو مصر
28	العامة لصناعة الورق-راكنا	94	العالمية للاستثمار والتنمية	61	مصر بنى سويف للأسمنت
29	العز الدخيلة للصلب-الإسكندرية	95	العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير	62	مصر للأسمنت -قنا
	حديد عز	96	العربية لاستصلاح الأراضي	63	قطاع التكنولوجيا
30	مصر للألومنيوم	97	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	64	رابية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات
31	قطاع الموزعون وتجار التجزئة		العربية الإسلامية للتنمية العمرانية	65	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
	اسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	98	القاهرة للاستثمارات والتنمية	66	قطاع الخدمات والمنتجات
32	القاهرة للخدمات التعليمية	99	القاهرة للاسكان والتعمير	67	الإسكندرية لتداول الحاويات

ملحق رقم: (2)  
مؤشر الإفصاح المتكامل

35		توضيح المصادر الداخلية/الخارجية للفرص	أولاً: التعريف بالشركة، والاستراتيجية
1	36	توضيح استراتيجية / سياسة إدارة المخاطر	الهيكل التنظيمي للشركة وقطاعاتها وفروعها في الداخل والخارج
2	37	دور مجلس الإدارة في تقييم مدى فعالية إدارة الشركة للمخاطر وتطوير السياسات فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وغيرها	هدف ورسالة الشركة
3	38	توضيح الخطوات التي تتخذها الشركة لإدارة كل نوع من المخاطر	الرؤية المستقبلية للشركة لتحقيق هدفها
4	39	توضيح الخطوات التي تتخذها الشركة لخلق القيمة من الفرص الرئيسية على المدى القصير والمتوسط والطويل	توضيح نموذج الأعمال للشركة من ( مدخلات وأنشطة تجارية ومخرجات ونتائج )
5	40	دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر	الأسواق التي تخدمها الشركة
6	41	تقييم الشركة لاحتمال أن توتي المخاطر أو الفرص ثمارها ومقدار أثرها	المشهد التنافسي للشركة من خلال تمايز المنتجات وتجزئة السوق وقنوات التوزيع والتسويق
7	42	رأي مجلس الإدارة في عملية إدارة المخاطر ومدى رضاه	العلامات التجارية والمنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة
8	رابعاً: التوجه المستقبلي والاستدامة		كلمة مجلس الإدارة (كلمة رئيس مجلس الإدارة / الرئيس التنفيذي / أي منصب إداري مكافئ) فيما يتعلق بالاستراتيجية المتبعة ودمج الاستدامة في عملياتها
9	43	توضيح التحديات التي تواجه الشركة في المستقبل والطويل	تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة على المدى القصير والمتوسط
10	44	توضيح الفرص المتاحة للشركة في المستقبلية	تحديد الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق الميزة التنافسية
11	45	توضيح الكيفية التي تواجه بها الشركة التحديات المحتمل حدوثها	توضيح مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية
12	46	توضيح لتوقعات الشركة عن استغلال الفرص المتاحة في المستقبل	توضيح خطط تخصيص الموارد لتنفيذ الاستراتيجيات المستخدمة
13	47	الإشارة إلى التوازن بين الأهداف والمصالح قصيرة وطويلة الأجل	التحديات الرئيسية التي واجهت الشركة خلال العام
14	48	الإشارة إلى النتائج المتوقعة في المستقبل	الإنجازات والتحسينات التي تمت خلال العام
49		الإشارة إلى برامج للتطوير الوظيفي	ثانياً: الحوكمة
15	50	الإشارة إلى السياسات والقواعد المتعلقة بالرعاية الصحية	توضيح هيكل الحوكمة بالشركة
16	51	توضيح خطة الشركة لتحسين استغلال الموارد المتاحة وضخ استثمارات جديدة	توضيح ما إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه الرئيس التنفيذي
17	52	توضيح الإجراءات والبرامج المقترحة للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج والرعاية	توضيح عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
18	53	توضيح آليات الشركة في معالجة شكاوي ومقترحات (المعلومات المرتدة) العملاء	توضيح ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة تنفيذيين أو من خارج الشركة
19	54	توضيح مبادرات الشركة في التخلص من المخلفات والحد من الإنبعاثات الضارة	توضيح مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة
20	55	توضيح مبادرات الشركة في تقليل الاستهلاك المباشر وغير مباشر للطاقة غير المتجددة	توضيح قائمة بأسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة
21	56	توضيح مبادرات الشركة في تقديم منتجات تعتمد على الطاقة المتجددة	توضيح مساهمة المديرين التنفيذيين في الشركة
22	57	توضيح الشهادات التي حازت عليها الشركة فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية	توضيح سياسة المرتبات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة
23	58	الإفصاح عن مدى مساهمة الشركة في رفع الكفاءة والتطوير المهني للعاملين	معلومات عن التأهيل العلمي وخبرات أعضاء مجلس الإدارة
24	59	الإفصاح عن مدى مساهمة الشركة في توفير مستوى معيشي ملائم للعاملين	توضيح لجان مجلس الإدارة أو قائمة بأسماء أعضاء اللجان القائمة
25	خامساً: الأداء		توضيح جدول اجتماعات مجلس الإدارة
26	60	الإفصاح عن المؤشرات الكمية للأداء في المخاطر التابعة له	آليات ومعايير ترشيح واختيار مجلس الإدارة واللجان المختلفة
27	61	الإفصاح عن المؤشرات الكمية للأداء في الفرص	توضيح الإجراءات المتبناه من مجلس الإدارة للإشراف على أداء الاستدامة
28	62	الإفصاح عن النتائج المالية للشركة	توضيح أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة في الشركة
29	63	الإفصاح عن النتائج غير المالية للشركة	توضيح مدى الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة أو أسباب عدم الالتزام بها
30	64	مقارنة النتائج الحالية مع البيانات السابقة	توضيح الكيفية التي يدعم بها هيكل الحوكمة قدرة الشركة على خلق القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل

مقارنة النتائج الحالية مع البيانات المتوقعة	65	توضيح السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة	31
توضيح العلاقة بين مؤشرات الأداء الحالية والأهداف الاستراتيجية وتوقعات الشركة	66	ثالثاً: الفرص والمخاطر	
توضيح الدعاوي القضائية والعقوبات الحالية والمحتملة المترتبة عن نشاط الشركة	67	تحديد أنواع المخاطر المختلفة التي تحيط بالشركة والفرص المتاحة لها	32
توضيح مدى قيام الشركة بتقديم خدمات ما بعد البيع للعملاء	68	توضيح الفرص المتاحة للشركة	33
توضيح ما إذا كانت المكافآت وحوافز المديرين وكبار المديرين التنفيذيين مرتبطة بخلق القيمة واستخدام الشركة لرؤوس الأموال في الأجل القصير والمتوسط والطويل	69	توضيح المصادر الداخلية/الخارجية للمخاطر	34